المخابرات المركزية الأميركية

الوعي

يا أيُّها الذين آمنوا استجيبُوا لله وللرَّسُول

١٣١

العدد (١٣١) – السنة الثانية عشرة – ذو الحجة ١٤١٨هـ – نيسان ١٩٩٨م

إحكام السيطرة الأميركية على اليابان

الخصخصة

دستور السودان ١٩٩٨ م، هل هو إسلامي؟

تفعيل الدور البريطاني في الشرق الأوسط

تزيين الديمقراطية للمسلمين

سقوط الأقنعة (قصيدة)

الوعي

AL-WAIE

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة الثانية عشرة - ١٣١

تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان

بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

المراسلات

ص.ب ١٣٥٠٩٩

شوران - بيروت

لبنان

ثمن النسخة

لبنان	:	١٠٠٠ ل.ل.
ألمانيا	:	٣ مارك
أميركا	:	٢,٥٠ دولار أميركي
كندا	:	٢,٥٠ دولار كندي
أستراليا	:	٢,٥٠ دولار أسترالي
بريطانيا	:	١ جنيه استرليني
السويد	:	١٥ كورون سويدي
الدانمرك	:	١٥ كورون دانمركي
بلجيكا	:	٥٠ فرنك بلجيكي
سويسرا	:	٢ فرنك سويسري
النمسا	:	٢٠ شلن
باكستان	:	دولار أميركي
تركيا	:	دولار أميركي
اليمن	:	٢٥ ريالاً

اقرأ في هذا العدد (١٣٦)

ص

- كلمة الوعي: دستور السودان ١٩٩٨م، هل هو إسلامي؟ ٣
- الخصخصة ١٠
- من فتن عبد الله بن سبأ ١٣
- المخابرات المركزية الأميركية ١٥
- مع القرآن الكريم: الكتابة سابقة وليست سالقة ١٧
- أخبار المسلمين ١٨
- قوانين الديمقراطية للمسلمين ٢٠
- إحكام السيطرة الأميركية على اليابان ٢٥
- تفعيل الدور البريطاني في الشرق الأوسط ٣١
- سقوط الأقنعة (قصيدة) ٣٣
- كلمة أخيرة: أين وصلت المبادرة الأميركية؟ ٣٥

الى السادة المكتبيين

- يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في «الوعي» دون إذن مسبق على أن تذكر كمصدر.
- لا تقبل «الوعي» إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.
- لـ «الوعي» حق تصحيح المواضيع المرسلة، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
- نرجو ترقيم ووضع خط تحت جميع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخريجها
- جميع المراسلات ترسل إلى عنوان المجلة في بيروت.

عناوين المراسلين

ألمانيا

Orientalischer Buchhandel:
Maelzere str. 48,
D - 33098 Paderborn
Germany

أستراليا

AL - WAIE
P.O.Box 384
Punchbowl 2196
NSW - Australia

بريطانيا

AL -WAIE
P.O.Box 2629
London N9 9UW
U.K

الدانمرك

AL - WAIE
P.O.Box 1286
2300 KBH. S
Danmark

كندا : Canada

AL - WAIE
2376 Eglinton Ave. East
P.O.Box # 44553
Scarborough, ONT. M1K 2PO

بلجيكا Belgique

A.B.DEL.
B.P. No. 80 - 1070 Bxl

اليمن

السيد محمد عامر
ص.ب ١١٦١٠
صنعاء - اليمن

النمسا

S. HASSAN
P.O.Box 82
A - 1127 WIEN
Austria (Vienna)

أميركا U.S.A

AL - WAIE
P.O.Box 37932
MILWAUKEE, WI. 53237

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــة الوعـــي

كانت مجلة «الوعي» هذه قد كتبت افتتاحية في العدد رقم (٨٥) - أيار ١٩٩٤م تحت عنوان: «هل دولة السودان الحالية دولة إسلامية؟»، وكانت خلاصة الإجابة، بعد عرض مراسيم الحكم الصادرة آنذاك، وبعد عرض ما يطبقه النظام على أرض الواقع، أن السودان ليست دولة إسلامية وإن زعمت ذلك.

أما الآن، في الدستور المطروح للاستفتاء، فإن الدولة في السودان لا تزعم أنها دولة إسلامية، ولا تزعم أن هذا الدستور هو دستور إسلامي. فتكون الدولة قد تراجعت عمّا كانت تعلنه قبل أربع سنوات، وذلك إرضاءً للكفار الانفصاليين في الجنوب الذين يعملون لتمزيق السودان، ورضوخاً للمطالب الغربية، وخاصة الأمريكية، التي تريد إبعاد السودان عن الإسلام، وإبقاءه في حظيرة العلمانية.

ونود أن نلقي نظرة عجلى على هذا الدستور لنرى مدى بعده عن الإسلام، ومدى قصوره عن معالجة الواقع:

١- جاء في مقدمة الدستور: [نحن شعب السودان... قد وضعنا لأنفسنا هذا الدستور]. هذا الكلام غير صحيح. فليس شعب السودان هو الذي وضع هذا الدستور، بل فُرِضَ عليه. شعب السودان شعب مسلم وهو يريد الإسلام، وحين يضع دستوراً فإنه يضع دستوراً إسلامياً مستمَدّاً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومما أرشدا إليه.

٢- جاء في المادة (١): [دولة السودان وطن جامع تأتلف فيه الأعراق والثقافات]. ونحن نقول لواضعي هذا الكلام، الأعراق يمكن أن تأتلف، أما الثقافات المختلفة فلا يمكن أن تأتلف، فالإسلام لا يأتلف مع الكفر ﴿قل لا يستوي الخبيث والطيب﴾ (المائدة ١٠٠).

٣- جاء في المادة (٢): [السودان جمهورية اتحادية تحكم في سلطانها الأعلى على أساس النظام الاتحادي]. وجاء في المادة (١٣٩) تحت عنوان الثوابت الأساسية: [إن البلاد تحكم وفق نظام اتحادي تقسم فيه السلطات والموارد].

إن النظام الاتحادي مخالف للإسلام، فنظام الحكم في الإسلام هو نظام وحدة وليس اتحادياً، وهو مركزي. أما الإدارة فتكون غير مركزية. الحكم في الإسلام ليس فيدرالياً ولا كونفيدرالياً. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أتاكم وأمرُكم جميعٌ على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، ويفرق جماعتكم فاقتلوه» (رواه مسلم). وقد رأينا وحدة الدولة أيام رسول الله ﷺ وأيام صحابته الكرام.

٤- جاء في المادة (٦): [الوطن توحده روح الولاء تصافياً بين أهله كافة]. الولاء عند المسلم يكون لله ولرسوله وللمؤمنين. والبَراءُ يكون ممن يعادي الله ورسوله والمؤمنين. أي أن الولاء يكون لكتاب الله وسنة رسوله وللمؤمنين الملتزمين بذلك.

٥- جاء في المادة (١٧) تحت عنوان السياسة الخارجية: [السعي لتوطيد السلم والأمن العالمي،... فض المنازعات الدولية بالحسنى،... عدم التدخل... في الشؤون الداخلية للآخرين].

من هذه النصوص ومن واقع سياسة السودان الخارجية نفهم أن السودان يبني سياسته الخارجية على ميثاق الأمم المتحدة، وعلى نمط العلاقات الدولية الغربية. فهو عضو في الأمم المتحدة ويتعامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومحكمة العدل الدولية، وهو عضو في جامعة الدول العربية الخ. وهذه كلها

تقوم على أنظمة كفر. السودان دولة علمانية في علاقاتها الخارجية جميعها، مثل أية دولة علمانية أخرى. أما الإسلام فإنه يجعل السياسة الخارجية قائمة على أساس نشر الإسلام للعالم بالدعوة والجهاد. والذي يفكر بالجهاد لا يقول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

٦- جاء في المادة (٢١) تحت عنوان التساوي: [(السودانيون)... متساوون في الأهلية للوظيفة والولاية العامة]. وجاء فيها: [لا يجوز التمييز فقط بسبب... الملة الدينية]. الشرع الإسلامي لا يميز في شأن الوظائف، أما في شأن الولاية العامة، أي الحكم، فإنه يميّز، فلا يجوز أن يكون حاكم المسلمين إلا مسلما لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ (النساء ٥٩) فالآية تنص على أن يكون أولو الأمر منّا، أي من المسلمين. ولقوله تعالى: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾ (النساء ١٤١).

٧- جاء في المادة (٢٤) تحت عنوان حرية العقيدة: [لكل إنسان الحق في حرية... العقيدة الدينية]. الشرع الإسلامي لا يُكرِه غيرَ المسلم على اعتناق الإسلام، ولكنه لا يسمح للمسلم أن يرتد عن الإسلام إلى أي عقيدة أو أي فكر، لقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: «الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة» (رواه البخاري ومسلم وأحمد)، ولقوله ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه» (رواه البخاري وأحمد).

٨- جاء في المادة (٢٥) تحت عنوان حرية الفكر: [يكفل... حرية... اعتناق أي مذهب في الرأي والفكر]. من البدهي أن المذهب في الرأي والفكر هو فرع للعقيدة. ولا يحل للمسلم أن يعتنق أي رأي يخالف عقيدته. فالمسلم يلتزم بكل ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله من أفكار وآراء، ولا يخالف ذلك إلى شيء آخر، قال تعالى: ﴿اتّبِعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء﴾ (الأعراف ٣)، وقال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (الحشر ٧).

٩- جاء في المادة (٣٣): [لا تجوز عقوبة الإعدام قتلاً على جرائم ارتكبها شخص دون الثامنة عشرة]. من المعلوم أن الشرع الإسلامي جعل سن التكليف هو سن البلوغ أي حوالي الخامسة عشرة. فعلى أي أساس جعلت هذه المادة سن التكليف في عقوبة القتل هو الثامنة عشرة؟!

١٠- جاء في المادة (٣٤): [للمحكمة الدستورية... نقض أي قانون أو أمر مخالف للدستور]. هذه المادة تجعل الدستور هو المقياس، ونحن نرى أن هذا الدستور مملوء بأفكار الكفر والمتناقضات والأخطاء. الصحيح أن يقال: نقض أي قانون أو مادة دستورية تخالف القرآن والسنة.

١١- جاء في المادة (٣٧) تحت عنوان شروط الرئاسة: [يشترط لأهلية الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يكون المرشح: سودانيا، سليم العقل، بالغا من العمر أربعين سنة، لم تسبق إدانته منذ سبع سنوات في جريمة تمس الشرف أو الأمانة]. لم تشترط هذه المادة أن يكون الرئيس مسلما، ولم تشترط أن يكون رجلا، وهي الشروط الشرعية، بل اشترطت سن الأربعين وهو ليس شرطا شرعيا. وقد ورد في المادة (٥٦): [يشترط... الوالي ذات شروط... رئاسة الجمهورية]. إذاً فالذي وضع هذه المواد لم يلتفت عند وضعها إلى الشرع الإسلامي، بل هو ينقل من دساتير بلاد الكفر.

١٢- جاء في المادة (٦٥) تحت عنوان مصادر التشريع: [الشريعة الإسلامية وإجماع الأمة استفتاءً ودستوراً وعرفا هي مصادر التشريع]. وجاء في المادة (١٣٩) تحت عنوان الثوابت الأساسية: [إجماع الشعب تشريعا باستفتائه أو دستوره أو عرفا هي مصادر التشريع]. وجاء في المادة (٣٥): [واجبات المواطن التزام عام... وهي مصدر للسياسات وللتشريعات].

من بدهيات الإسلام أن مصادر التشريع الإسلامي هي الكتاب والسنة وما أرشدا إليه من إجماع الصحابة

والقياس المبني على علة جاء بها الشرع. أما في هذه المواد فاعتبر إجماع الأمة (٦٥) وإجماع الشعب (١٣٩)، وهو لم يقصد الأمة الإسلامية ولم يقصد الشعب المسلم، بل قصد الشعب السوداني مسلمين وغير مسلمين، وأشار إلى قصده هذا بعبارة: وإجماع الأمة استفتاءً ودستوراً (٦٥) وبعبارة: إجماع الشعب تشريعاً باستفتائه (١٣٩). فهو يتكلم عن الشعب الذي يستفتيه، وعن الأمة التي يستفتيها، أي عن الشعب السوداني بكل عقائده وطوائفه.

واستعمال كلمة (إجماع) هو استعمال للتضليل. إذ متى يحصل إجماع في استفتاء على دستور أو تشريع بين فئات متحاربة؟! ويدّعي واضع الدستور أن الدستور يصبح مصدراً للتشريع بمجرد فرضه على الناس عن طريق استفتاء مزوّر. وأي غموض أشد من القول: [واجبات المواطن مصدر للتشريعات]؟! إنه كلام تُرك مبهماً عن قصد كي يفسره المشرّع كما يحلو له. ثم جعل العرف مصدراً للتشريع! ونسأله: عرْف من؟ عرف المسلمين أم عرف الكفار؟ وإذا قال: عرف المسلمين. نسأله: العرف المأخوذ من الكتاب والسنة، أم العرف الفاسد؟

١٣- جاء في المادة (٦٦) تحت عنوان الاستفتاء: [ويصبح الموضوع... حائزاً على ثقة الشعب إذا نال أكثر من نصف المقترعين... كل قرار نال ثقة الشعب بالاستفتاء يصبح حجة فوق القانون].

في هذه المادة نقطتان: الأولى الحصول على أكثر من نصف المقترعين. وهنا يمكن أن يرفض الشعب ذلك الموضوع ويقاطع الاستفتاء، ولا يذهب إلى الاقتراع إلا حفنة قليلة ممن لهم مصلحة في ذلك الموضوع. وهنا يدعي صاحب الاستفتاء أنه نال أكثرية المقترعين، بل قد يأخذ جميع أصوات المقترعين، ويدعي أنه حصل على الإجماع، بينما لا يكون أخذ أكثر من عشرة بالمائة. والنقطة الثانية هي أن هذا الاستفتاء يصبح حجة فوق القانون ولو كان قانوناً شرعياً. مثل هذه المادة توفر للحاكم أداة لتعطيل أي قانون وتمرير أي غرض يريده.

١٤- جاء في المادة (٦٧) تحت عنوان السلطة التشريعية: [يقوم مجلس وطني منتخَب يتولى سلطة التشريع]. وجاء في المادة (٧٣): [يمثل المجلس الإرادة الشعبية في التشريع]. وجاء في المادة (٩٧): [يقوم في كل ولاية مجلس للولاية منتخَب يتولى سلطة التشريع].

سبق أن ذكرنا في البند (١٢) أن مصادر التشريع في الإسلام هي القرآن والسنة وما أرشدا إليه. والتشريع يكون عن طريق الاجتهاد الصحيح لاستنباط الأحكام من هذه المصادر. ومن هذه الأحكام المستنبطة ينتبنّى رئيس الدولة (الخليفة) ما يلزم لوضع الدستور والقوانين ومعالجة ما يجد من مشاكل. هذه هي طريقة التشريع في الإسلام، وليس عن طريق مجلس من المسلمين والكفار والعلماء والجهلاء. وليس عن طريق مجلس ولاية غالبية أعضائه من الكفار.

١٥- جاء في المادة (٦٨) تحت عنوان شروط عضوية المجلس الوطني: [أن يكون المرشح بالغاً إحدى وعشرين سنة]. إن سن التكليف في الشرع هو سن البلوغ. هذه المادة اشترطت بلوغ الحادية والعشرين. والمادة (٣٧) اشترطت بلوغ المرشح للرئاسة الأربعين. والمادة (٣٣) اشترطت بلوغ من تقام عليه عقوبة الإعدام الثامنة عشرة. هذه الأرقام منقولة من دساتير الكفار، وليست مستندة إلى نصوص شرعية.

١٦- جاء في المادة (٤٠) تحت عنوان قسَم تولي رئاسة الجمهورية: [وأقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وإجماع الرأي العام]. وورد في المادة (٥٨) تحت عنوان قسَم تولي منصب الوالي: [ذات نص قسم تولي رئاسة الجمهورية]. وجاء في المادة (٧١) تحت عنوان قسَم أعضاء المجلس الوطني: [أقسم بالله العظيم... محترما للدستور والقانون والمعروف].

هنا نقطتان: الأولى القسم على احترام الدستور والقانون وإجماع الرأي العام أو المعروف. على فرض أن الذي يؤدي القسم وجد أن الدستور أو القانون أو المعروف أو الرأي العام هو خاطئ ومخالف لكتاب الله

وسنة رسوله، كيف يقسم على احترامه؟ إنه يصبح منكراً في حقه في هذه الحالة تجب إزالته. والنقطة الثانية أن القسَم لا توجد فيه أية عبارة للمحافظة على الإسلام، وهذا لإرضاء الملل الأخرى، مع علمنا أنها لن ترضى، إذ أخبرنا الله تعالى بقوله: ﴿ولن ترضى عنك اليهودُ ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾ (البقرة ١٢٠).

١٧- جاء في المادة (٧٤) تحت عنوان حصانة أعضاء المجلس الوطني: [لا يجوز في غير حالات التلبّس اتخاذ إجراءات بالجناية ضد عضو المجلس الوطني]. وجاء في المادة (٨٢): [لا تتخذ ضده (العضو) أية إجراءات قانونية بسبب ما يبديه من أفكار وآراء]. الشرع الإسلامي أعطى الرسل (أي المبعوثين الدبلوماسيين) حصانة، ولم يُعْطِ حصانة لأعضاء المجلس الوطني. والمطلوب هو الالتزام بشرع الإسلام وليس تجميع القوانين من هنا وهناك.

١٨- جاء في المادة (٨٩) تحت عنوان نفاذ القانون [إذا أعاد رئيس الجمهورية مشروع القانون للمراجعة، ثم أُجيز المشروع في المجلس ثانية بذات أحكامه بأغلبية ثلثي الأعضاء يصبح بعدها قانوناً نافذاً]. وهذا يبين أن المجلس يشرّع القوانين في بعض الحالات رغماً عن رئيس الجمهورية. في الإسلام للخليفة هو صاحب الصلاحية في سن القوانين ووضع الدستور، ومجلس الأمة له صفة استشارية فقط في نطاق التشريع.

١٩- المادة (٩٠) في بند منها أعطت رئيس الجمهورية صلاحية إصدار مراسيم موقتة لها قوة القانون في حال غياب المجلس. وفي بند آخر استثنت موضوعات معينة من هذه المراسيم ومنها الشؤون المالية. ثم جاءت المادة (٩٣) لتعود وتلغي الاستثناء عن بعض الموضوعات ومنها الشؤون المالية. وهذا ارتباك وتضارب من واضعي هذا الدستور. وقد أعطت المادة مدة شهر فقط لسريان هذه المراسيم إذا لم يقرها المجلس. ويأتي التساؤل لماذا يكون المجلس غائباً؟ إذا كان محلولاً فإن فترة الشهر لا تكفي، وإذا كانت هناك موانع قاهرة من اجتماعه فقد تستمر أكثر من شهر، فأي حكمة استدعت تحديد المدة بشهر. الدساتير التي نقل عنها هذا الدستور تضع مدة تنسجم مع الظرف المانع. ولكن واضعي هذا الدستور يتخبطون حتى في النقل.

٢٠- جاء في المادة (٩٦) تحت عنوان حجية أعمال المجلس الوطني: [لا يجوز لأية محكمة، أو سلطة أخرى،... أن تعقب على أي قانون أو قرار أجازه... وتثبت حجية أعمال المجلس بصدور شهادة تحمل توقيع رئيسه].

سبق أن بيّنا في البند (١٣) أن الاستفتاء بموجب المادة (٦٦) يترك مجالاً للحاكم أن يتلاعب في إصدار ما يريد. وهذه المادة تترك أيضاً مجالاً للتلاعب والتضليل، فهي تقرر أنه بمجرد أن يصدر رئيس المجلس شهادة عليها توقيعه تثبت حجية ما شهد عليه. ولم تضع المادة أية ضوابط لمنع رئيس المجلس من إصدار شهادة زور مثلاً.

وفوق ذلك فإن أعمال المجلس قابلة للصحة وقابلة للخطأ، فإن خالفت الشرع الإسلامي فهي خطأ ولا يجوز أن تكون لها أية حجية، ويجب أن تخضع لقرارات محكمة المظالم. وهذا يدل على مدى استخفاف واضعي هذا الدستور بالشرع الإسلامي، ومدى بعدهم عن الإسلام.

٢١- جاء في المادة (٩٩) تحت عنوان الهيئة القضائية: [تتولى سلطة القضاء... وفق الدستور والقانون].

وورد في المادة (١٠١): [يهتدي القاضي بمبدأ الدستور والقانون].

كما نرى فإن هذا الدستور بعيد عن الإسلام ويستوحي الدساتير العلمانية، والقانون لم يصدر بعد، وعند صدوره من المتوقع أن يكون أكثر بعداً عن الإسلام، وتأتي هاتان المادتان لتفرضا على القاضي وسلطة القضاء أن يسيروا وفق الدستور والقانون؛ يعني بعيداً عن الإسلام.

٢٢- جاء في المادة (١٠٣) تحت عنوان الهيكل القضائي: [يتكوّن الهيكل القضائي من محكمة عليا ومحاكم استئناف ومحاكم أولية]. القضاء في الإسلام درجة واحدة من حيث البت في الأحكام، فلا محاكم استئناف ولا محاكم تمييز. ويوجد اختصاصات مثل: قضاء المظالم، وقضاء الحسبة والقضاء العادي. وهذه المادة ليست مأخوذة من القضاء الإسلامي بل من القضاء الغربي.

٢٣- جاء في المادة (١٠٥) تحت عنوان المحكمة الدستورية: [المحكمة الدستورية حارسة للدستور]. الأصل في هذه المحكمة ليس أن تحرس الدستور بل أن تراقب الدستور وتدقق فيه لتطهره من كل ما يخالف الإسلام، وليس أن تكون حارسة له كما هو في وضعه الحالي.

٢٤- جاء في المادة (١١١) تحت عنوان السلطات الولائية: [تمارس الأجهزة الولائية... تخطيطاً وتشريعاً وإنفاذاً في الشؤون الآتية... الشؤون التبشيرية والخيرية... الشؤون ذات الخصوصية بالولاية بما في ذلك العرف وتجميعه وتقنينه]. هذه المادة تعطي حقاً دستورياً لغير المسلمين بالتبشير بأديانهم، وتعطي حقاً دستورياً أيضاً لغير المسلمين بتقنين أعرافهم. والمحكمة الدستورية ستكون للتبشير ولتقنين أعراف الكفار.

٢٥- جاء في المادة (١١٣) تحت عنوان الموارد المالية الاتحادية: [الإيرادات الجمركية... ضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الشخصي... ضرائب العاملين خارج البلاد وضرائب المؤسسات... ضرائب ورسوم أخرى... المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية]. وجاء في المادة (١١٤) تحت عنوان الموارد المالية الولائية، وفي المادة (١١٥) تحت عنوان الموارد المالية للمحليات، ضرائب مشابهة وأكثر تنويعاً.

الجمارك والضرائب هي المكوس، ويحرم على الدولة الإسلامية أن تأخذها من رعاياها لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يدخل الجنة صاحب مكس» (رواه أحمد وأبو داود) وقال بشأن المرأة التي زنت وتابت وأقيم عليها الحد: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له». ويجوز أخذ الجمرك من التجار الأجانب إذا كانت دولتهم تأخذ من تجارنا، من باب المعاملة بالمثل. والضرائب لا يجوز أخذها أيضاً من رعايا الدولة. فالأموال قد حدد الشرع ما يجوز للدولة أن تأخذه من الناس، وكل زيادة هي ظلم. والضرائب هي ظلم إلا في حالة الاضطرار. في حالة الاضطرار تأخذها الدولة ممن يطيقها. أما في هذا الدستور فإن الجمارك والضرائب هي أمر ثابت ودائم، وليست أمراً طارئاً.

وقد ورد في المادة (١٣) بند نص على (ضرائب ورسوم أخرى)، ومثل هذا النص الغامض يستطيع أن يستخدمه الحاكم لمصادرة أموال الناس بدون مبرر.

هناك أمر لافت للنظر وهو أن الدستور لم يتطرق إلى الربا والتعامل بالربا لا من قريب ولا من بعيد. وهذا مقصود من أجل أن يبقى هذا التعامل ساريا دون لفت النظر. هم قالوا سابقاً بأن الربا ممنوع، ولكنهم يتعاملون به في الداخل تحت أسماء أخرى. أما مع الخارج فإنهم يتعاملون به علناً.

٢٦- جاء في المادة (١٢٢) تحت عنوان قوات الشعب المسلحة: [قوات عسكرية قومية التكوين،... حماية الوطن... وحماية مكاسب الشعب... والذود عن النظام الدستوري]. لم نلحظ في هذه المادة التي تبيّن مهمات الجيش، أي ذكر للجهاد. مع أن المهمة الأصلية للجيش هي الجهاد لنشر الإسلام وليس الدفاع فقط.

٢٧- جاء في المادة (١٢٧) تحت عنوان ديوان العدالة للعاملين: [قرارات ديوان العدالة للعاملين نهائية لا تتظرها المحاكم]. إن مجرد تسميته ديوان عدالة لا يعني أنه فعلاً ديوان عدالة، فإذا شعر بعض العاملين أنهم مغبونون ولم يوصلهم هذا الديوان إلى حقوقهم، لماذا يُمنعون من الشكوى إلى المحاكم؟

٢٨- جاء في المادة (١٢٨) تحت عنوان هيئة الانتخابات العامة: [يراعى فيهم أن يكونوا من ذوي الكفاءة والحياد والاستقامة... إجراء الانتخابات لرئاسة الجمهورية...]. في الدولة الإسلامية الخليفة ينتخبه المسلمون فقط. أما حسب هذه المادة فإن الهيئة تضم من غير المسلمين وهي تنتخب الرئيس وغيره،

وهذا يخالف الحكم الشرعي.

٢٩- جاء في المادة (٣٠) تحت عنوان هيئة المظالم والحسبة العامـــة: [تقوم هيئة مستقلة تُسمىّ هيئة المظالم والحسبة العامة... من ذوي الكفاءة والاستقامة... دون المساس باختصاصات القضاء... لرفع الظلم]. كيف تعمل لرفع الظلم دون أن تمس بالقضاء؟ إن كثرة المؤسسات التي تقوم بعمل واحد توجد تداخلا في الصلاحيات، وتؤدي إلى الإرباك وتعطيل العمل. فقد رأينا في المادة (٩٩) الهيئة القضائية، وفي المادة (١٠٣) المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم الأولية، وفي المادة (١٠٥) المحكمة الدستورية، وفي المادة (١٢٧) ديوان العدالة للعاملين، وفي هذه المادة (١٣٠) هيئة المظالم والحسبة العامة.

٣٠- جاء في المادة (١٣١) تحت عنوان حالة الطوارئ: [لرئيس الجمهورية... أن يعلن حالة الطوارئ... يعرض إعلان حالة الطوارئ على المجلس الوطني خلال خمسة عشر يوماً من صدوره... إذا وافق المجلس... يستمر نفاذ الطوارئ]. هذه المادة تعطي الصلاحية للرئيس أن يتجاوز المجلس لمدة ١٥ يوماً. وهذا تناقضٌ، فإذا كان يستطيع عرض الأمر على المجلس فوراً لماذا لا يعرضه؟ وإذا كان الرئيس يرى سريان الطوارئ أكثر من ١٥ يوماً والمجلس يرى إيقافها، فلماذا يتم إيقافها؟ فإما أن تكون الصلاحية للرئيس وإما للمجلس. أما أن تعطى ١٥ يوماً للرئيس ثم تعطى للمجلس، فهذا تخبّط. ثم جاءت المادة (١٣٤) لتقول بأنه إذا سكت المجلس ولم يطلب إيقافها ولم يطلب تمديدها فإن نفاذها ينتهي عند انقضاء ثلاثين يوماً من صدور الإعلان عنها. وهذا زيادة في التخبط.

ولا بد أن نلاحظ أن الشرع أعطى هذه الصلاحيات للخليفة ولم يعطها للمجلس، وقد حدد الشرع حالات الاضطرار وحدد الرخص التي يُعْمَل بها في هذه الحالات، ولم يترك الأمور مائعة. ولكنّ الحكام، وخاصة في بلاد العالم الثالث فإنهم يستخدمون قوانين حالة الطوارئ كي يقووا قبضتهم على رقاب الناس.

٣١- جاء في المادة (١٣٥) تحت عنوان إعلان الحرب: [يعلن رئيس الجمهورية الحرب... ويسري الإعلان قانوناً بموافقة المجلس الوطني]. هذه المادة غامضة بل متناقضة. إذا أعلن الرئيس الحرب ولم يوافق المجلس الوطني تحصل الفوضى. أم أن الإعلان يسري ١٥ يوماً، أو إلى ثلاثين يوماً ثم يوقفها المجلس كما هو الحال في حالة الطوارئ؟! وإذا لم يوقف العدو الحرب وأراد المجلس إيقافها، ماذا يحصل؟! نعود للقول إن الشرع الإسلامي أناط مسألة إعلان الحرب، وما يتعلق بها من هدنة أو صلح أو غيره، برئيس الدولة، وليس بالمجلس.

٣٢- جاء في المادة (١٣٦) تحت عنوان الرواتب والمخصصات: [ينظم القانون الرواتب... لرئيس الجمهورية... والولاة والوزراء...] الشرع الإسلامي فرّق بين الحاكم والموظف، فالموظف هو أجير وعقده هو عقد إجارة ويأخذ أجرته التي يتم التعاقد عليها (أي الراتب). أما الحاكم فإنه ليس أجيراً، فرئيس الدولة عقده مع الأمة هو عقد مراضاة واختيار (عقد الخلافة)، وهذه هي بيعة الانعقاد على الحكم بما أنزل الله من الرئيس والطاعة من الأمة. وهو لا يأخذ أجرة بل تعويضاً بدل تفريغه جميع وقته للقيام بأعباء الحكم. وهو يعيّن بقية الحكام ويأخذون تعويضاً مثل الرئيس وليس أجرةً (راتباً).

٣٣- جاء في المادة (١٣٨) تحت عنوان نفاذ الدستور: [يكون الدستور نافذاً بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء يوم توقيع رئيس الجمهورية عليه]. ذكرنا في البند (١٨) عن نفاذ القانون كما تتحدث عنه المادة (٨٩)، وهذه المادة تتحدث عن نفاذ الدستور. وقد اشترط لنفاذ الدستور شرطين أولهما موافقة الشعب عليه بالاستفتاء، وثانيهما توقيع رئيس الجمهورية. ولم يشترط أن يكون مأخوذاً من كتاب الله وسنة رسوله. وهذا يشير إلى مدى بعد عقلية واضعي هذا الدستور عن الإسلام.

ليكن معلوماً أن الإسلام لم يُعْطِ للشعب حرية الاختيار بين دستور إسلامي ودستور كفر. الإسلام حتّم على المسلمين أن يأخذوا دستورهم وقوانينهم وأفكارهم وأذواقهم ومشاعرهم من الإسلام. وحين يؤخذ الدستور من الشرع الإسلامي لا يُسأل الشعب رأيه فيه، بل يجب أن يرضى به عن طيب نفس، قال تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيْتَ ويسلموا تسليماً﴾. فالدستور الإسلامي يستمد شرعيته من كونه من عند الله وليس من الاستفتاء الشعبي. وسبق أن ذكرنا في البند (١٤) أن الخليفة يتبنّى الأحكام والقواعد، التي يستنبطها المجتهدون من الكتاب والسنة وما أرشدا إليه، فيجعل منها الدستور والقوانين. ومحكمة المظالم المؤلفة من كبار المجتهدين، تنظر في مدى مطابقة الدستور والقوانين للكتاب والسنة، ولها حق الإلزام إذا رأت مخالفة للكتاب والسنة.

٣٤- جاء في المادة (١٣٩) تحت عنوان تعديل الدستور: [يجيز المجلس الوطني نص التعديل بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويصبح التعديل نافذاً]. هذا التعديل يصبح نافذاً رغم إرادة الرئيس. وهناك بند آخر في المادة يتحدث عن تعديل الثوابت الأساسية وأنها تحتاج إلى استفتاء شعبي وتوقيع الرئيس.

إن تعديل الدستور والقوانين هو من صلاحية الرئيس مثله مثل وضع الدستور والقوانين. ولكن واضعي هذا الدستور ينقلونه عن الدساتير العلمانية، ويحاولون تقليد ديمقراطية الغرب، ولا يأخذونه من الإسلام.

٣٥- وجاء أيضاً في المادة (١٣٩) ذِكْرُ الأحكام والثوابت الأساسية. فيذكر مصادر التشريع، وقد ذكرناها في البند (١٢). ويذكر حرية العقيدة والعبادة والتعبير، وقد ذكرناها في البندين (٧) و(٨). ويذكر أن النظام هو اتحادي، وقد ذكرنا ذلك في البند (٣). ويذكر سلطة التشريع، وقد ذكرناها في البند (١٤). ويذكر نظام القضاء، وقد ذكرنا ذلك في البنود (٢١) و(٢٣) و(٢٧) و(٢٩). ويذكر حق تقرير المصير لجنوب السودان: [إن لجنوب السودان نظاماً انتقالياً لأجلٍ يكون فيه اتحادياً وتنسيقياً للولايات الجنوبية، وينتهي بممارسة حق تقرير المصير].

وهذا يعني أن النظام في السودان حتى رقبته ورضخ لرغبة الانفصاليين، ورضي بتمزيق السودان. إن مشكلة الأمة الإسلامية تتركز في أمرين: الأول هدم الخلافة وفصل الدين عن الدولة وأخذ ثقافة الغرب ودساتيره وقوانينه، والثاني تمزيق بلاد المسلمين إلى دويلات وكيانات كرتونية يسهل على الأعداء التحكم بها.

وقد جاء واضعو الدستور السوداني هذا وخضعوا لرغبة الدول الاستعمارية الكافرة، بأن وضعوا دستوراً علمانياً مبنياً على الحضارة الغربية، وأمعنوا في التمزيق، بأن أقروا بإضافة تمزيق جديد.

لقد برهن حكام السودان الحاليون عن قصر نظرهم. إنهم يوجدون في البلد سابقة خطرة ستتكرر في المستقبل القريب رغماً عنهم أو عن الذين سيخلفونهم. غداً بعد حصول الجنوب على الاستقلال، ستقوم الدول الغربية بتحريض مناطق أخرى في السودان على المطالبة بحق تقرير المصير أسوة بالجنوب، وستعِدها بالمساعدات. وستقوم الدول الغربية بتقديم المساعدات للجنوب لتحسين وضعه، من أجل إغراء المناطق الأخرى بالانفصال.

يتوهم حكام السودان أنهم بإعطاء الجنوب حق تقرير المصير يحلّون مشكلة الجنوب، ولم يعلموا أنهم بذلك يفتحون الباب على مصراعيه لتمزيق بقية السودان، وتمزيق مصر وغيرها من بلاد الإسلام.

عودوا عن غيّكم يا حكام السودان قبل فوات الأوان. وأنتم يا شعب السودان لا تقفوا مكتوفين، بل مزّقوا هذه الدساتير قبل أن تمزق بلادكم وتمزقكم وتحكم الكفار برقابكم. اللهم لا تسلط علينا بذنوبنا من لا يخافك ولا يرحمنا. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين ❑

الخصخصة

بقلم: محمد علان - بيت المقدس

الخصخصة، أو التخاصية كما يسميها البعض، أو تحرير رأس المال هي تحويل المصانع والمؤسسات والمنشآت والمرافق الاقتصادية من ملكية الدولة أو الملكية العامة الى الملكية الخاصة. وهي فكرة رأسمالية تنص على أن دور الدولة الاقتصادي ينبغي أن يقتصر على الرقابة وضبط النظام، وأنه كلما تحرر القطاع الخاص في العمل والاستثمار والاستخدام كلما زاد النمو الاقتصادي والازدهار. وتعرف هذه الفكرة «بالليبرالية الجديدة» أو النقدية، وقد ظهرت في عقد الثمانينيات وهي من وضع المستشار الاقتصادي للرئيس الأميركي ريغان ميلتون فريدمان والمستشار الاقتصادي لرئيسة الوزراء البريطانية تاتشر فردريك هايك.

وقد انتشرت هذه الفكرة في العالم الرأسمالي، وبخاصة أميركا وأوروبا الغربية، حيث تم تحويل المصانع والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية من ملكية الدولة الى ملكية الأفراد، فغدت ثروات تلك البلاد «واقتصادها» متركزة في أيدي أفراد أو شركات معدودة.

وقد أخذت الدول الرأسمالية تروّج لهذه الفكرة في العالم وبخاصة في ما يسمى بالعالم الثالث، وتسعى لنشرها وتدفع الكثير من الدول المدينة لها لتطبيقها، فوجدت صندوق النقد الدولي أيسر الطرق الى ذلك، إذ جعلها من أبرز بنود برامجه الإصلاحية التي يفرضها على الدول المدينة، ذلك لأن الخصخصة تمهد الطريق وتفتح الأبواب أمام استثمار المال الأجنبي وتسرع في اجتذابه. فعرض المصانع والمؤسسات الاقتصادية التي هي ملكية عامة أو ملكية دولة، للبيع يشكل إغراءً كبيراً للمستثمرين الأجانب وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمواد الخام أو بمشاريع ومرافق اقتصادية تشكل العمود الفقري في اقتصاد البلاد، كالطاقة والمياه والممرات المائية وغيرها. وهكذا نرى أن الخصخصة كبند من البنود التي تنص عليها برامج الصندوق الإصلاحية قد اقترن ببند آخر من بنوده وهو اجتذاب رأس المال الأجنبي للاستثمار المباشر وغير المباشر، لذا نرى أن تخلي الدول النامية عن القطاع الاقتصادي العام «كما يسمونه» لصالح القطاع الخاص «الملكية الفردية» ليس رغبة في تحقيق مصالح أهل البلاد كما يصورها منظرو الخصخصة ومنفذوها، من أنها محاولة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد لتحسين نوع السلع والخدمات بأقل التكاليف، بل هو استجابة محضة لتوجيهات وضغوطات المؤسسات المالية والدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي سيء الذكر.

صحيح أنه ربما يكون بعض الأفراد أقدر من الدولة على العمل والاستثمار والاستخدام، وغير ذلك مما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية، لأن نظرة الدولة في الغالب ليست كنظرة الفرد، فالدولة قد تتنازعها عدة أهداف من وراء المشروع الاقتصادي، ليس أهمها الأرباح المادية، في حين نجده، أي الربح المادي، على رأس أهداف الفرد التي يسعى لتحقيقها ويعتبرها مقياس نجاحه أو فشله. إلا أن ذلك، أي كون بعض الأفراد أقدر من الدولة، لا يعم الأفراد جميعاً، ففشل الأفراد وانهيار مشاريعهم ومصانعهم أمر حاصل وغني عن التعريف، وأمثلة ذلك تربو على الحصر. ومن ناحية أخرى نجد مرافق وموارد اقتصادية تقوم عليها مصانع ومنشآت ومؤسسات لا يتصور أن يمتلكها الأفراد، كالأنهار والغابات والممرات المائية والموانئ والمعدن العدّ التي لا تنقطع وغيرها. أما فشل المشاريع الاقتصادية أو ما

يسمى بالانهيار الاقتصادي في معظم دول العالم اليوم فسببه عجز وفشل النظام الاقتصادي المطبق عليها، وخطأ الأساس الذي يقوم عليه هذا النظام، وليس محصوراً في كون هذا المرفق أو المشروع ملكية دولة أو ملكية فرد، فمن أراد أن يعالج فعليه أن يبدأ بالعقيدة التي ينبثق عنها هذا النظام الاقتصادي.

وللخصخصة آثار خطيرة أهمها:-

١. تركز ثروات البلاد الزراعية والصناعية والتجارية في أيدي بعض الأفراد أو الشركات التي تمتلك رؤوس أموال هائلة وتتمتع بخبرات إدارية وفنية وتقنية. وهذا يعني فيما يعني حرمان السواد الأعظم من الناس من هذه الثروات، ويصبح المال دُولة بين الأغنياء فقط. فتكون الخصخصة بذلك سبباً يضاف الى أسباب سوء توزيع الثروة، وهذا أمر ظاهر في البلاد الرأسمالية وبخاصة أميركا وأوروبا.

٢. اقتران الخصخصة في بلاد المسلمين بفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب يعني وقوع البلاد تحت نير الاستعمار الاقتصادي، سواء أكان المستثمر فرداً أو شركة لأن الأفراد الرأسماليين وكذلك الشركات الرأسمالية هي التي تتحكم في الدول المستعمرة. ويترتب على ذلك نهب ثروات البلاد، وإحكام السيطرة السياسية على حكام البلاد وأهلها. ولا أظن المستثمر الأجنبي إلا ساعياً وراء تحقيق أعظم الأرباح في أسرع الأوقات، دونما التفات الى حاجات أهل البلاد من السلع والخدمات، أو إلى النهوض بالصناعة في هذه البلاد. كل ذلك إذا كان المستثمر الأجنبي مشغلاً لماله في المشاريع الاقتصادية ليعطي ربحاً، أما إذا كان مستثمراً له استثماراً مباشراً أو غير مباشر فتلك مصيبة عظيمة ليس هذا موضع بحثها. وقد حاولت بعض الدول التي خضعت للخصخصة إطلاق إسم «الشريك الاستراتيجي» على هذا المستثمر لتجميل صورته وإخفاء حقيقته.

٣. كثيراً ما يؤدي نقل المشاريع، وبخاصة الصناعية والزراعية، من ملكية الدولة أو الملكية العامة الى الملكية الفردية، الى تقليص عدد العاملين أو تفيض أجورهم لأن المستثمر أو صاحب المشروع أو مديره في النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتبر تقليص عدد العاملين وتخفيض أجورهم أسهل وأسرع الوسائل في رفع كمية الإنتاج وتخفيض التكلفة. وهذا بدوره يؤدي الى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل واتساع رقعة الفقر ولا يخفى على أحد ما للبطالة والفقر من أثر على المجتمع وعلى مستوى الإنتاج والنمو الاقتصادي.

٤. إن إلغاء الملكية العامة أو ملكية الدولة يعني تخلي الدولة عن واجباتها تجاه رعاياها، فتنفصل من الكثير من مسؤولياتها، لأنها تفتقد لمصادر التمويل، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا تستطيع توفير الحاجات الأساسية لمن قصرت بهم السبل وعجزوا عن سد حاجاتهم الأساسية، ولا تتمكن من توفير التطبيب والتعليم لرعاياها، وغير ذلك.

٥. تنشط الدولة في البحث عن مصادر تمويل بديلة لتلك المصادر التي باعتها وتخلت عنها، فلا تجد مصدراً غير فرض الضرائب الباهظة على المصانع والمشاريع والمؤسسات الاقتصادية، سواء التي باعتها أو التي هي مملوكة أصلاً للأفراد، فيؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار، وفي المحصلة يجد المستهلك نفسه هو الذي يدفع هذه الضرائب للدولة وليس المستثمر، وآثار ذلك، إذا ما اقترن بالبطالة وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الرعوية، تكون وخيمة.

٦. الأموال التي تجنيها الدولة من بيعها للمشاريع الاقتصادية لا تستغلها في مشاريع إنتاجية بديلة لتدرّ على البلاد عوائد غير منقطعة، بل تذهب معظم هذه الأموال وكما تريد المؤسسات الدولية: «صندوق النقد وغيره» الى الإنفاق المبالغ فيه على ما يسمى بالبنية التحتية وما يسمى بالمحافظة على البيئة وتنميتها وما يسمى بتنمية الموارد البشرية

والتي كلها تسهيلات لاجتذاب رأس المال الأجنبي، وفي هذا هدر لثروات البلاد وإنفاقها لمصلحة المستثمر الأجنبي، وحرمان الناس من عوائدها. إلا أن بعض الحكومات تحاول إخفاء هذه الحقيقة بالترويج لفكرة ما يسمى «بصندوق الأجيال».

٧. حرمان عامة الناس من حقهم في الاستفادة من الملكيات العامة من مثل الماء والنفط، والممرات المائية والموانيء وغيرها، وفي ذلك ظلم لهم وإفساد لمعايشهم.

٨. خصخصة وسائل الإعلام وبخاصة البث التلفزيوني والإذاعي يفسح المجال أمام الغزو الفكري الرأسمالي، ما يشكل تهديداً حضارياً للأمة.

هذه هي بعض آثار الخصخصة وهي غيض من فيض.

أما حكم الشرع فيها فأقول وبالله أستعين:

لقد جاء الإسلام وحدد حيازة المال «كل ما يتمول به» بكيفية معينة تتفق مع فطرة الإنسان بحيث تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية إشباعاً كاملاً وتمكنه أيضاً من الوصول الى إشباع حاجاته غير الأساسية، فحارب الإسلام إلغاء الملكية وكذلك تحديدها بالكم لتناقضه مع فطرة الإنسان، وفي الوقت ذاته حارب حرية التملك لأنها تؤدي الى فوضى العلاقات بين الناس وتسبب الشر والفساد. فحدد الإسلام الملكية بالكيف لا بالكم فنص على ثلاثة أصناف هي:

أولاً: الملكية الفردية: وهي «حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة، يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه». والحق في ملكية العين ليس ناشئاً عن العين نفسها وعن طبيعتها أي عن كونها نافعة أو غير نافعة وإنما هو ناشيء عن إذن الشارع.

ثانياً: الملكية العامة: وهي «إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين»، والأعيان التي تتحقق فيها هذه الملكية هي الأعيان التي نص الشرع على أنها للجماعة مشتركة بينهم ومنع الفرد من حيازتها وحده، وهي ثلاثة أنواع:

١. ما هو من مرافق الجماعة بحيث إذا لم تتوفر لبلدة أو جماعة تفرقوا في طلبها، كالماء والكلأ والنار.

٢. المعدن العدّ أي الكثير، كالبترول.

٣. الأشياء التي طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالموانيء والأنهار وغيرها.

ثالثاً: ملكية الدولة: وهي كل مال كان الحق فيه لعامة المسلمين والتدبير فيه للخليفة يخص بعضهم بشيء من ذلك حسب ما يرى، كالخراج والفيء والجزية وما شابهها.

وقد حرص الإسلام على حماية هذه الملكيات من أي اعتداء من الأفراد أو من الدولة، وبخاصة ملكية الفرد والملكية العامة، ففي الوقت الذي جاء الإسلام بالتشريعات والتوجيهات التي تصون الملكية الفردية، واعتبر التعدي عليها من قبل الدولة مَظْلِمَة يشكو صاحبها الى محكمة المظالم على الحاكم إذا فعلها، لترفع مظلمته، فلا تستطيع الدولة أن تملكه جبراً عن صاحبه مطلقاً إلا إذا رضي صاحبه أن يبيعه لها، كما يبيعه لأي فرد فتشتريه كما يشتريه سائر الأفراد، فحرّم بذلك التأميم الذي هو تحويل للملكية الفردية الى ملكية دولة. في الوقت نفسه حرص الإسلام أيضاً على حماية الملكية العامة، ومنع الأفراد والدولة من امتلاكها فلا تستطيع الدولة امتلاكها ولا تمليكها للأفراد مهما كانت المصلحة، لأن المصلحة في هذه الأموال قد قدرها الشرع في بيانه ما هي الملكية العامة. وهكذا حرم تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة والتي ينص عليه مفهوم الخصخصة في أحد جوانبه.

أما إعطاء الدولة من ملكيتها للأفراد بيعاً أو صلة فهو أمر مباح، فلها أن تخص بها أفراداً معينين، وتمنعها من آخرين إذا ما رأت في ذلك رعاية لشؤونهم، فملكية الدولة أصلاً هي أعيان تقبل الملك الفردي ولكنه تعلق فيها حق لعامة

(التتمة ص١٤)

من فِتَنِ عبد الله بن سبأ (ابن السوداء)

بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، خرجت عائشة وطلحة والزبير إلى البصرة مطالبين بدم عثمان رضي الله عنهم أجمعين. وخرج علي رضي الله عنه إلى الكوفة.

ذكر الطبري في تاريخه أن علياً «دعا القعقاع بن عمرو فأرسله إلى أهل البصرة، وقال له: إلق هذين الرجلين يا ابن الحنظليه - وكان القعقاع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- فادعهما إلى الألفة والجماعة وعظم عليهما الفرقة... فخرج القعقاع حتى قدم البصرة. فبدأ بعائشة رضي الله عنها. فسلم عليها وقال: أي أمّه، ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت: أي بني إصلاح بين الناس. قال: فابعثي إلى طلحة والزبير، حتى تسمعي كلامي وكلامهما، فبعثت إليهما فجاءا. فقال: إني سألت أم المؤمنين ما أشخصها وأقدمها هذه البلاد فقالت إصلاح بين الناس فما تقولان أنتما؟ أمتابعان أم مخالفان؟ قالا: متابعان». وذكر الطبري ما دار بينهم من كلام، وما عرضه ابن الحنظليه وكانت نتيجة المفاوضات ما ذكره الطبري «فقالوا نعم إذن قد أحسنت وأصبت المقالة، فارجع فإن قدم علي وهو على مثل رأيك صلح هذا الأمر. فرجع إلى علي فأخبره فأعجبه ذلك وأشرف القوم على الصلح...» قال الطبري: «لما جاءت وفود أهل البصرة إلى أهل الكوفة ورجع القعقاع من عند أم المؤمنين وطلحة والزبير بمثل رأيهم، جمع علي الناس ثم قام على الفرائر فحمد الله عز وجل وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الجاهلية وشقاءها والإسلام والسعادة وإنعام الله على الأمة بالجماعة بالخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ألا وإني راحل غداً فارتحلوا، ألا ولا يرتحلن غداً أحد أعان على عثمان بشيء...».

لما بدت بوادر الصلح اجتمع نفر ممن أعان على عثمان ورأوا أن الصلح لن يكون إلا على دمائهم، وكان فيهم عبد الله بن السوداء، فدار بينهم حوار، وأجمعوا على رأي ابن السوداء الذي نقله الطبري: «وتكلم ابن السوداء فقال: يا قوم، إن عزكم في خلطة الناس فصانعوهم، وإذا التقى الناس غداً فأنشبوا القتال، ولا تفرغوهم للنظر، فإذا من أنتم معه لا يجد بداً من أن يمتنع ويشغل الله عليا وطلحة والزبير ومن رأى رأيهم عما تكرهون. فأبصروا الرأي وتفرقوا عليه والناس لا يشعرون».

وكان مما قاله الزبير لمن معه: «... إنه قد فارقنا وافدهم على أمر وأنا أرجو أن يتم لنا الصلح فأبشروا واصبروا...» وكان مما قاله علي لأقوام من أهل الكوفة: «على الإصلاح وإطفاء النائرة لعل الله يجمع شمل هذه الأمة بنا ويضع حربهم وقد أجابوني...».

قال الطبري: «فخرج طلحة والزبير فنزلا بالناس من الزابوقة، في موضع قرية الأرزاق، فنزلت مضر جميعاً وهم لا يشكون في الصلح، ونزلت ربيعة فوقهم جميعاً وهم لا يشكون في الصلح، ونزلت اليمن جميعاً اسفل منهم وهم لا يشكون في الصلح... وردوا حكيماً ومالكاً إلى عليّ بأنا على ما فارقنا عليه القعقاع فأقدم فخرجا حتى قدما عليه بذلك فارتحل حتى نزل بحيالهم، فنزلت القبائل إلى قبائلهم، مضر إلى مضر، وربيعة إلى ربيعة واليمن إلى اليمن، وهم لا يشكون في الصلح، فكان بعضهم بحيال بعض، وبعضهم يخرج إلى بعض ولا يذكرون ولا ينوون إلا الصلح...» وقال: «... فلما نزل الناس واطمأنوا خرج علي وخرج طلحة والزبير فتواقفوا، وتكلموا فيما اختلفوا فيه فلم يجدوا أمراً هو أمثل من الصلح، ووضع الحرب حين رأوا الأمر قد أخذ في الانقشاع وأنه لا يدرك، فافترقوا عن موقفهم على ذلك، ورجع علي إلى عسكره وطلحة والزبير إلى عسكرهما... فباتوا

على الصلح، وباتوا بليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية من الذي أشرفوا عليه... وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط، قد أشرفوا على الهلكة، وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها، حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب في السر، واستسروا بذلك، خشية أن يفطن بما حاولوا من الشر، ففدوا مع الفلس، وما يشعر بهم جيرانهم، انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالا، وعليهم ظلمة، فخرج مضريهم إلى مضريهم، وربعيهم إلى ربعيهم ويمانيهم إلى يمانيهم، فوضعوا فيهم السلاح... والسبئية لا تفتر إنشابا... وقالت عائشة: «خل يا كعب عن البعير، وتقدم بكتاب الله عز وجل فادعهم إليه، ودفعت إليه مصحفا، وأقبل القوم وأمامهم السبئية يخافون أن يجري الصلح، فاستقبلهم كعب بالمصحف، وعلي من خلفهم يزعهم، ويأبون إلا إقداما، فلما دعاهم كعب رشقوه رشقا واحدا فقتلوه، ورموا عائشة في هودجها...» «...ولما فرغ علي من بيعة أهل البصرة، نظر إلى بيت المال فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة فقسمها على من شهد معه الوقعة... وقال: «لكم إن أظفركم الله عز وجل بالشام مثلها إلى أعطياتكم، وخاض في ذلك السبئية، وطعنوا على علي من وراء وراء... وأعجلت السبئية عليا عن المقام، وارتحلوا بغير إذنه، فارتحل في آثارهم، ليقطع عليهم أمرا إن كانوا أرادوه...»

هذا كان دور ابن السوداء والسبئية في الجمل، ومن قبل ما فعلوا بعثمان، ولم أقف على دور لهم في صفين. أما بعدها فإن ابن السوداء نحا منحى جديدا في الفتنة، ليفسد على المسلمين دينهم بتأويلات في علي، منها ما يتعلق بالعقيدة، فقد أورد الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق نقلا عن ا لشعبي ما نصه: «وقد ذكر الشعبي أن عبد الله بن السوداء وكان يعين السبئية على قولها، وكان ابن السوداء في الأصل يهوديا من أهل الحيرة فأظهر الإسلام، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوق ورياسة فذكر لهم أنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصيا، وأن عليا رضي الله عنه، وصي محمد صلى الله عليه وسلم» ثم قال عبد القاهر: «وقال المحققون من أهل السنة إن ابن السوداء كان على هوى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى عليه السلام...» ثم رد عبد القاهر على ابن السوداء والسبئية ردودا ليس هنا مقام تفصيلها فمن أرادها طلبها في مظانها من كتب الفرق. وإنما أوردتها هنا مجملة للتنبيه على هذا الأسلوب الذي اتبعه ابن السوداء في الإفساد وإثارة الفتنة. والله أسأل أن يجمع ما تفرق منا، وأن يلهمنا جميعا -ولا استثني أحدا- السداد والرشاد، وأن ينصرنا بالحق في عماية الفتن ❑

عبد الرحمن العقبي

- تتمة صفحة ١٢ -

المسلمين فكلفت الدولة بتدبيرها نيابة عن عامة المسلمين، فكان للخليفة أن يصرفها حسب رأيه واجتهاده، وهذا غير الخصخصة التي جاءنا بها النظام الرأسمالي، والتي تنص على إلغاء ملكية الدولة وتحويلها الى ملكية فردية، وتحجيم دورها الاقتصادي، وحصره في الرقابة وحفظ النظام فقط. وهذا الأمر الأخير يخالف الإسلام مخالفة بينة، فالدولة هي راعية شؤون الناس قال عليه وآله الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته...» الحديث. ورعاية شؤون الرعية المالية أي الاقتصادية هي من اهم جوانب هذه الرعاية ❑

المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.)

تعلم الشرطة الفلسطينية خدع مهنة المخابرات

بقلم: تيم واينر

تحت العنوان (أعلاه) نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» في ٩٨/٠٣/٠٥ المقال التالي:

واشنطن - قال رسميون في الحكومة الأمريكية: لا تزال المخابرات المركزية الأمريكية تدرب قوى أمنية في السلطة الفلسطينية على التجسس وجمع المعلومات والاستجواب وأساليب مخابراتية أخرى.

وقال الرسميون إن إسرائيل تعلم أن ضباطاً من مكافحة الإرهاب والعمليات السرية في المخابرات المركزية الأمريكية يدربون رسميين في الأمن الفلسطيني ذوي مستوى عالٍ ومتوسط، في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٦، وكذلك رجال الـ (F.B.I) الذين يعملون في مركز المخابرات المركزية الأمريكية لمكافحة الإرهاب يساعدون أيضاً في تدريب الفلسطينيين.

قال الرسميون إن لهذا البرنامج هدفين: الأول زيادة كفاءة قوى الأمن الفلسطينية وتحسين مقدرتها لمعرفة الإرهابيين والقبض على المشتبه بهم، وقالوا إنهم قد حققوا نجاحاً في هذا الهدف. والهدف الثاني هو زيادة ثقة الحكومة الإسرائيلية بالسلطة الفلسطينية، وهذا الهدف أثار الحيرة والإرباك.

أرشدت المخابرات المركزية الأمريكية المتدربين إلى عدم استعمال العنف في الاستجواب. ولكن رجال الأمن الفلسطينيين مارسوا التعذيب للمعتقلين بشكلٍ لافت للنظر، حيث توفي أربعة عشر شخصاً وهم رهن الاعتقال، في السنوات الثلاث الماضية، حسب تقرير منظمة حقوق الإنسان.

التدريب يجري حسب برنامج مشاركة أوسع بين المخابرات المركزية الأمريكية والأمن الفلسطيني والأمن الإسرائيلي المعروف بالشين بيت. وكان رئيس المخابرات المركزية الأمريكية في إسرائيل هو الوسيط في هذا الاتفاق الذي يقوم: على مكافحة الإرهاب الذي تقوم به مجموعات المقاومة الإسلامية مثل حماس، وعلى تقوية جهود السلام وعدم تقويضها في المنطقة.

ألقت قوى الأمن الفلسطينية القبض على الأعضاء المشبوهين والمناصرين لحماس التي قتل مهاجموها الانتحاريون العديد من الناس في إسرائيل من أجل تقويض التعايش السلمي بين السلطة الفلسطينية والدولة اليهودية.

تسدي المخابرات المركزية الأمريكية النصيحة والتدريب لأجهزة المخابرات وقوى الأمن في العديد من الدول بالإضافة للسلطة الفلسطينية. وأحد أهداف المخابرات المركزية الأمريكية هو تعليم طرق الاستجواب للمشتبه بهم دون تعذيبهم - أي كيف تسحب المعلومات دون أن تسحب الأظافر.

مذكرة المخابرات المركزية الأمريكية لعام ١٩٦٣ - التي ألغيت حديثاً - قبلت التعذيب الجسدي كملجأ أخير، ولكن بعد ٢٠ سنة نصحت وكالات المخابرات الأجنبية بأن التعذيب الجسدي غير مجد، لكن لا تزال تنصح بالتعذيب العقلي والإجبار.

الآن تعلم الوكالة فقط طرق عدم العنف في الاستجواب، التي تشمل الإقناع عن طريق المصادقة، والخدع الكلامية، والضغط النفسي، حسب قواعد الوكالة في السلوك. هذه القواعد روجعت عام ١٩٨٥

لتستثني «استعمال القوة، والتعذيب العقلي، والتهديد، والإهانة، والتعريض لمعاملة قاسية أو غير إنسانية من أي نوع كوسيلة مساعدة في الاستجواب.»

هل هذه الأساليب الخفية تجدي مع المشبوهين الإرهابيين؟ أو هل قوى الأمن الفلسطينية تعلمت دروس المخابرات المركزية الأمريكية؟ يبقى هذا موضع تساؤل.

اعترف رسميون فلسطينيون سنة ١٩٩٦ و١٩٩٧ أن بعض أعضاء جهاز الأمن استعملوا التعذيب ضد الموقوفين رهن الاعتقال. وليس من الواضح أن هؤلاء الأعضاء تلقوا التدريب من قبل المخابرات المركزية الأمريكية أم لا. ومن جهتها تقر إسرائيل باستعمال ما تسميه «الضغط الجسدي المعتدل» ضد المعتقلين السياسيين. وهذا تسميه جماعات حقوق الإنسان «تعذيبا».

قال كبرت غورينغ مفوض المشرف التنفيذي لمنظمة حقوق الإنسان إنه لم ير أي تحسن في تنفيذ قوى الأمن الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الإنسان خلال السنتين الماضيتين. وقال: إن هناك تعذيبا منظما بشكل واسع في أماكن كفرة وأريحا، ولم نلحظ أي تغيير في الأساليب منذ ١٩٩٦.

لم يعلق أي رسمي أمريكي علانية على أي عمل من أعمال قوى الأمن الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

علاقة المخابرات المركزية الأمريكية مع الفلسطينيين موجودة منذ ٢٥ سنة، وذلك حين أرسل ياسر عرفات مبعوثا أمنيا سنة ١٩٧٣ ليلتقي سرا المفوض الأمريكي فيرنون ولترز، ثم نائب مدير المخابرات المركزية ليناقش كيفية «منع هجمات المتطرفين ضد عملية السلام» بين العرب والإسرائيليين حسب مذكرة هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة سابقا.

كان المبعوث السري علي حسن سلامة قائد الأمن في فتح الذي كان على لائحة المطلوبين الأوائل للمخابرات الإسرائيلية لكونه العقل المدبر لمقتل ١١ رياضيا إسرائيليا خلال أولمبياد ميونخ سنة ١٩٧٢.

خلال الفترة بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ زود سلامة - المعروف بأبو حسن - الولايات المتحدة وحلفاءها بمعلومات سرية عن مؤامرات اغتيال تخطط لها منظمات فلسطينية متطرفة ومجموعات إرهابية عربية.

في تلك السنوات أنشأت المخابرات المركزية الأمريكية شبكة اتصال مع منظمة عرفات لتحرير فلسطين وعدة مجموعات مسلحة في لبنان. توصلت المخابرات المركزية الأمريكية من خلال هذه الشبكة، بقيادة خبيرها في الشرق الأوسط روبيرت إيمز وضباطها في بيروت، إلى تفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر الاتصال بسلامه، وضمن هذا الاتفاق أن تحمي السفارة الأمريكية في بيروت، التي كانت مقر المخابرات، من أي أذى.

قتل سلامه بسيارة مفخخة في غرب بيروت في كانون الثاني ١٩٧٩. يظن أن المخابرات الإسرائيلية الخارجية - موساد - هي التي وضعت القنبلة. وقتل إيمز وستة ضباط آخرين على الأقل من المخابرات المركزية الأمريكية في نيسان سنة ١٩٨٣ عندما فجرت الجماعات الإسلامية السفارة الأمريكية في بيروت.

أعمال القتل هذه دمرت أعمق الاتصالات بين المخابرات المركزية الأمريكية والمنظمات الفلسطينية خلال الثمانينيات. وقد قال رسميون متقاعدون في المخابرات المركزية الأمريكية: إن تلك الاتصالات التي زودنا بها من الصعب إعادة إيجادها. وقال رسميون آخرون: إن برنامج التدريب لقوى الأمن الفلسطينية يمكن أن يعيد بناء هذه

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتابة سابقة وليست سائقة

قال الله تعالى: ﴿فأمّا من أعطى واتقى * وصدق بالحسنى * فسنيسّره لليُسرى * وأمّا مَن بَخِل واستغنى * وكذّبَ بالحسنى * فسنيسّره للعسرى﴾ [سورة الليل ٥-١٠].
وقال: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجبْ لكم﴾ [سورة غافر ٦٠].

روى البخاري وبقيّة الجماعة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (كنّا في جنازة في بقيع الفرقد، فأتى رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مِخْصَرة فنكس فجعل ينكتُ بمخصرته، ثم قال: «ما منكم من أحدٍ - أو ما من نَفْسٍ منفوسة - إلاّ كُتِبَ مكانُها من الجنّة والنار، وإلاّ كُتِبَ شقيّة أو سعيدة». فقال رجل: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا ونَدَعُ العمل؟ فمن كان منّا من أهل السعادة فسيصير إلى أهل السعادة، ومن كان منا من أهل الشقاء فسيصير إلى أهل الشقاء؟ فقال: «أمّا أهل السعادة فييَسّرون لعمل أهل السعادة، وأمّا أهل الشقاء فييسرون إلى عمل أهل الشقاء» ثم قرأ ﴿فأمّا من أعطى واتقى * وصدق بالحسنى * فسنيسّره لليسرى * وأمّا من بخل واستغنى * وكذّبَ بالحسنى * فسنيسّره للعُسرى﴾.

إذا قُرئ الحديث بدون الآيات التي قرأها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في آخره فإنه قد يحصل خلل في الفهم، أما الانتباه إلى ربط الآيات بالحديث فإنه يجلي المعنى بوضوح. لقد فهم الصحابة رضي الله عنهم أنه لا فائدة من العمل ما دام مصير الإنسان قد تقرر سلفاً، وكُتِب له في اللوح المحفوظ أنه من أهل الجنة أو من أهل النار. ولذلك سألوا الرسول: هل بقي للعمل من نفع ما دامت النتيجة محسومة؟ فأجاب كما في الرواية الأخرى: «اعملوا فكل ميسر لما خُلِق له». فهو ﷺ قد أمر بالعمل. ولكن هذا الجواب قد يُشْعِر بأن الكتابة السابقة تُجْبِرُ العبد على أفعال معيّنة مفروضة عليه، ومصيره إلى الشقاء أو إلى السعادة مفروض عليه فرضاً، ولكنّ ربط الآيات بالحديث يقلب التصوّر ويصححه. فالآيات تقول: ﴿فأما من أعطى واتقى * وصدّق بالحسنى * فسنيسره لليسرى﴾ أي أن تيسيره لليسرى هو بسبب عمله. فعمله هو الأصل والتيسير هو الفرع. والآيات التي لحقت تقول: ﴿وأما من بخل واستغنى * وكذب بالحسنى * فسنيسره للعسرى﴾ أي أن تيسيره للعسرى هو بسبب عمله وليست الكتابة السابقة. فالكتابة سبقت القيام بالعمل ولكنها لم تكن هي الدافع إلى العمل. الله سبحانه علم منذ الأزل أن فلاناً سيفعل كذا وكذا باختياره، فكتب في اللوح المحفوظ أن عبدي فلاناً سيفعل كذا وكذا في زمن كذا وكذا. ونستطيع أن نضرب مثلاً تقريبياً، ولله المثل الأعلى، حين يكتب علماء الفلك في هذه الأيام أن القمر سيخسف في ليلة كذا، أو أن الشمس ستكسف في يوم كذا، ويكتبون بالتفصيل كم سيدوم الخسوف أو الكسوف، وهل سيكون كلياً أو جزئياً. هل كتابة العلماء هذه هي التي أجبرت القمر أو الشمس على الخسوف؟ كلا. الكتابة تسبق الخسوف بأزمنة طويلة، ودين يحصل الخسوف كما هو مكتوب بالضبط فهذا يدل على أن علم العلماء صحيح. وبما أن الله علمه صحيح فإن عمل الإنسان سيكون طبق الكتابة في اللوح المحفوظ بالضبط. ولذلك نقول بأن الكتابة في اللوح المحفوظ هي سابقة وليست سائقة. إنها سبقت العمل ولكنها لم تَسُقِ الإنسان إلى العمل.

وهذا ينطبق على الدعاء. فالدعاء الذي يدعو به الإنسان الآن قد علم الله منذ الأزل أن الإنسان سيدعو به، وقرر منذ الأزل الإجابة إذا توفرت عند الداعي شروط الإجابة. ولهذا قال تعالى: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم﴾.

فلا يقولنّ قائل: لا فائدة من الدعاء ولا فائدة من العمل بعد أن رفعت الأقلام وجفت الصحف. بل لها كل الفائدة. جاء في الحديث القدسي: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيتها لكم...» ❑

الأردن والكارثة

وزير الإعلام بالوكالة في الأردن ناصر اللوزي قال في مؤتمر صحفي بعد جلسة مجلس الوزراء في ٩٨/٠٥/٠٩: إن فشل محاولات عقد اجتماع واشنطن الذي دعا إليه الرئيس كلينتون كلا من عرفات ونتانياهو في ٩٨/٠٥/١١ «قد يؤدي إلى كارثة». وفي السابق كان الملك حسين حذّر من أن تقوم إسرائيل بتهجير مئات الألوف من الضفة الغربية إلى الأردن □

بريطانيا وانقلاب سيراليون

نشرت رويتر و أف ب في ٩٨/٠٥/١٠ أخباراً مفادها أن الحكومة البريطانية هي التي أرسلت أسلحة بواسطة الشركة الإنجليزية «ساندلاين» في شباط ١٩٩٨ ودفعت نيجيريا لإرسال قوات إلى سيراليون لإطاحة الانقلابيين

وقد نشرت شركة «ساندلاين» في ٩٨/٠٥/٠٨ رسالة مؤرخة ٩٨/٠٤/٢٤ وموجهة إلى وزير الخارجية كوك تبين أن مسؤولين كباراً في الخارجية كانوا على علم بدور الشركة في أحداث سيراليون. هذه الشركة متخصصة في بيع أسلحة وتقديم خبرات عسكرية تشمل توفير مرتزقة. كوك ينفي علم وزارته بالدور الذي لعبته الشركة، وينسب الأمور إلى شخصية خارج الوزارة. وهذه فضيحة قد تطيح ببعض الوزراء.

«الوعي»: هذا يكشف عن هوية أحمد تيجان كباح أنه مع الإنجليز وأن نيجيريا أيضا مع الإنجليز. ويكشف أيضا أساليب التدخل عن طريق الشركات □

جدل بين العملة وغوشة

في اجتماع في دمشق في ٩٨/٠٥/٢٣ حصل «جدل» بين الشيخ ياسين والناطق باسم «حماس» المهندس إبراهيم غوشة من جهة. والأمين العام المساعد لـ «فتح - الانتفاضة» التي انشقت عن حركة «فتح» بقيادة ياسر عرفات في بداية الثمانينات، قال: «إننا ندرك أن حماس تريد درء المخاطر عنها من السلطة وإسرائيل، لكن أن يقول الشيخ ياسين إننا في خندق واحد مع السلطة! إننا في الواقع في خندقين، إذ أن عرفات لا يملك مشروعا للتحرير».

غوشة رد على أبو خالد بالقول: «يجب إدراك مستوى التغيير في الساحتين الشعبية والرسمية» وزاد: «لا أستطيع أن أفهم عدم قدرة تنظيم معين على القيام بعملية عسكرية واحدة على الأقل في كل عام» في إشارة إلى «فتح - الانتفاضة» ومنظمات أخرى.

وأشار الشيخ ياسين إلى أن ما قاله عن الحل المرحلي والهدنة «حديث تكتيك بهدف تجنب الصدام مع السلطة □

توسيع الاستيطان في الجولان

قررت إسرائيل مؤخرا تشجيع الاستيطان في الجولان عن طريق عرض بيوت رخيصة الثمن خاصة للمتزوجين حديثا. ووضعت خطة لزيادة السكان اليهود في الجولان كي يصبحوا أكثر من العرب. وكان تعليق صحيفة تشرين في ٩٨/٠٥/٢٥ على ذلك: في حين كان المجلس الإقليمي للمستوطنين يعلن عن خطة جديدة لتوطين مزيد من الإسرائيليين في الجولان المحتل، بهدف تغيير الوضع السكاني فيه، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي يطلق التهديدات والاستفزازات ضد العرب □

أميركا واحتواء اليمن

في ٩٨/٠٥/٢٥ بدأ القائد العام للقوات المركزية الأميركية الجنرال أنتوني زيني زيارة إلى اليمن لمدة يومين التقى خلالها الرئيس علي عبد الله صالح ومسؤولين في وزارة الدفاع للبحث في التعاون العسكري والتطورات الإقليمية. وكانت ستة وفود دبلوماسية وعسكرية أميركية تضم ٣٠ مسؤولا رفيع المستوى زارت اليمن خلال الأسبوعين اللذين سبقا زيارة القائد العام هذه. وتتوقع بعض المصادر أن تسفر هذه الزيارة عن توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين من شأنه إحداث نقلة نوعية في العلاقات الثنائية. وقد ذكرت صحف المعارضة اليمنية أن اليمن موافقة على إعطاء الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في عدن وجزيرة سقطرة. وأصدرت سفارة أميركا في اليمن بيانا في ٩٨/٠٥/٢٤ جاء فيه أن: «اتجاه اليمن نحو الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية والسياسات الخارجية المسؤولة أدى إلى تنامي العلاقات الثنائية وزيادة حجم التعاون بين صنعاء وواشنطن، وأن الجيش الأميركي ينظر إلى الدفع قدما بالعلاقات مع الجيش اليمني» □

السعودية تهاجم عرفات

قام ياسر عرفات في ٩٨/٠٥/٢٥ بزيارة مفاجئة للسعودية اجتمع خلالها بالملك فهد والأمير سلطان والأمير عبد الله ولي العهد. ونقلت الأخبار أنه طلب موافقة السعودية على عقد قمة عربية (مصغرة) للبحث بالموقف الجديد بعد فشل عملية السلام. ونقلت الأخبار أن الملك فهد أيد عقد القمة.

وما أن غادر عرفات السعودية حتى كانت بعض الصحف السعودية (الرياض) تهاجمه وتصفه بالفاشل الذي لم يستطع استرداد شيء من فلسطين □

تصريحات طلال بن عبد العزيز

قال الأمير السعودي طلال بن عبد العزيز إن ولاية العهد في السعودية ليست محسومة بعد تولي ولي العهد الحالي الأمير عبد الله بن عبد العزيز العرش.

وقال الأمير طلال «لدينا قيادتان شرعيتان فقط لا غير، واحد له البيعة وهو الملك، والثاني له المعاهدة وهو ولي العهد أي الأمير عبد الله. ما عدا ذلك فليست هناك قيادات، وليس هناك مرشحون إطلاقا لولاية العهد بعد الأمير عبد الله، إنما يعود ذلك إلى العائلة».

ومعلوم أن المادة الأولى في النظام الأساسي للحكم تنص على أن الحكم هو «في أبناء الملك عبد العزيز، يجري لختيار الأصلح منهم»

من جهة أخرى، سئل الأمير طلال عن الوجود العسكري الأميركي في الخليج فقال «القوات الأميركية ستتواجد في الخليج برضى دوله أو معارضتها لحماية المصالح الأميركية النفطية، النفط سلعة استراتيجية.. وطالما الحال كذلك ستظل أميركا في المنطقة» □

٦٢ بالمائة من نفط العالم

قدر خبراء في «منظمة الدول العربية للدول المصدرة للنفط» (أوابك) احتياط النفط العربي بأكثر من ٧٠٠ بليون برميل، ٥٩ بليون منها في دول شمال إفريقيا، بما يمثل ٦٢ في المئة من الاحتياط العالمي، مقابل نحو ٣٢,٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ٢٦,٩ تريليون منها في المشرق العربي.

وجاء في الدراسة التي أعدتها إدارة الشؤون الفنية في «أوابك» وقدمها الدكتور محمد مختار اللبابيدي إلى مؤتمر الطاقة العربي المنعقد في دمشق في منتصف شهر أيار ٩٨ أن الإنتاج التراكمي في الدول العربية بلغ حتى نهاية عام ١٩٩٦ نحو ٢٢٠ بليون برميل وأن مجموع الاحتياط المكتشف فيها وصل إلى ٨٦٤ بليون برميل.

ويقدر الباحثون الكميات غير المكتشفة من مصادر النفط في الدول العربية بحوالي ٢٠٠ بليون برميل، بينما قدر أحد الخبراء المشاركين في المؤتمر كمية النفط غير المكتشفة في العراق بين ٢٨٠ و٣٦٠ بليونا □

تعاون عسكري روسي- تركي

وقع رئيس الأركان التركي إسماعيل قره داي ونظيره الروسي كفاشئين في ٩٨/٠٥/٢٠ مذكرة تتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين. وقال قسره داي في تصريح مفاجئ إن تركيا «لم تحدد بعد موقفها الرسمي» من تصدير صواريخ «اس - ٣٠٠» إلى قبرص. وقد تبيع روسيا هذا النوع من الصواريخ إلى سوريا. وقال رئيس لجنة الشؤون الجيوسياسية في البرلمان الروسي: إن القيادة الروسية تنوي تزويد تركيا معدات عسكرية حديثة □

إسرائيل وتجارب الهند

قال المدير السابق لوكالة الطاقة النووية الباكستانية منير أحمد خان إن لديه معلومات أن التجارب النووية التي أجرتها الهند في ١١ و١٣ من شهر أيار ١٩٩٨ في صحراء بوكران الهندية قد قامت بها إسرائيل، وهي ثمرة التعاون النووي بين الجانبين.

وهناك تعاون عسكري معلن بين الهند وإسرائيل. وهناك تقارير أن إسرائيل نقلت موقع تجاربها النووية إلى الهند بعد ما أقدمت جنوب أفريقيا على منع هذه التجارب التي كانت تجري في أرضها □

خصخصة القنال في مصر؟

مصر بدأت في خصخصة غالبية المؤسسات والمصالح العامة من البنوك وشركات التأمين. وهي تخطط لخصخصة التلفون والبريد والكهرباء والمطارات والموانئ. ونقل أن الدولة خصخصت مصانع المراجع المتعلقة بالصناعة النووية منذ أربع سنوات. وكانت الدكتورة هدى جمال عبد الناصر اعترضت على مشروع خصخصة قنال السويس.

«الوعي»: الخصخصة من مكملات العولمة، وهي التقليعة الأميركية الجديدة التي تسهل لأميركا أن تمتلك ما تريد. فهل يصل الحد بالحكومات العميلة أن تخصخص

تزيين الديمقراطية للمسلمين

بقلم: محمود عبد الكريم حسن

تحدثنا في العدد (٩١) من هذه المجلة أن سياسة الغرب وخاصة أمريكا في مواجهة الإسلام تسير في ثلاثة خطوط:

الأول: استمرار الغزو الفكري والثقافي.

الثاني: التنكيل بحملة الإسلام، وتشريع استئصالهم.

الثالث: التعامل مع الإسلام لخداع الأمة وتضليلها مستعملين في ذلك بعض العملاء المضلّلين، وبعض المضلّلين من أبناء الأمة المضبوعين بالثقافة الغربية والمبهورين بقوة الغرب ومدنيته. حيث يقوم هؤلاء بتحريف الإسلام وتقديم الأفكار والمفاهيم الغربية على أساس أنها إسلامية. وهكذا تملك الأمة في مخططات شيطانية وتعض على الكفر بنواجذها متوهمة أنه الإسلام. وأفضل وسيلة لذلك هو العلماء الذين يستطلون أن يكونوا أدوات لتحقيق مصالح الكافر المستعمر، والذين يعمد هذا الأخير إلى تلميعهم وإبرازهم لتسهيل وتسريع عملية ترسيخ المفاهيم الغربية.

إن أخطر ما في هذه السياسة (الحملة على الإسلام) هو أن يقوم علماء أو حركات إسلامية بتنفيذها.

ولذلك، فمن أهم أعمال الدعوة إلى الإسلام - الآن - وأعمال ترسيخ العمل السياسي الإسلامي وتسريع القضاء على هيمنة الكافر المستعمر وعملائه، وبعث ثقة الأمة بالإسلام وحملها على احتضان حَمَلَة الدعوة هو القضاء على طروحات الكفر ببيان التضليل الذي فيها، وببيان تبعية دعاتها للغرب.

لقد فَقِدتْ ثقةُ الأمة بالحكام الكفرة الفجرة، رؤساءَ وملوكاً وأمراءَ ووزراء، وتأكدت من خياناتهم ودجل إعلامهم وشعاراتهم. وفقدت كذلك ثقة الأمة بعلماء السلاطين، وتأكد لدى الأمة أنهم أدوات خِداع للأمة، وتجميل لبشاعة الحكام، بتفصيل الفتاوى على الشكل المطلوب خدمة للحكام وأسيادهم.

ولا بد من سقوط كل أثر للفكر الغربي في الأمة ولو أتى عن طريق الذين يسمّوْن علماء أو دعاة أو حركات إسلامية. وهذا لا يكون إلا بإخضاع كل فكر وكل طريق للمحاكمة، وبالنظر فيه على أساس القرآن والسنة. وبهذا يميز الخبيث من الطيب، ولا تقع الأمة في براثن الشيطان عن طريق ثقتها بالعملاء ذوي الألقاب العلمية.

وقبل أن نستطرد نتوقف قليلاً لنوضح أن العلماء ينبغي أن يكونوا ورثة الأنبياء، فيواجهون الباطل بالحق، ويقولون للحق هذا حق، وللباطل هذا باطل، ويصبرون على ذلك، لا يغيرون ولا يبدلون، ولو أغروا بالشمس وبالقمر في أيمانهم وشمائلهم، ولو هُدِّدوا بقطع الأرزاق والأعناق، فلا يُحِلون ما حرّم الله ولا يحرمون ما أحل. مثل هؤلاء العلماء نُقبِّل جباههم وأياديهم ويعاونون على ما هم فيه، ويستفتون ويُصغى إليهم ويُسألون ولا يعترض عليهم، لأنهم كبراء والاعتراض على الكبراء له آدابه.

أما إن كان العلماء من الذين يجيزون الفتوى بجواز ما فيه إثم ويفتون به، ومن الذين يقولون بأن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام وينادون بها، ومن الذين يقولون بحرية العقيدة وبحق الردة، ومن الذين يبيحون الربا، ويحللون زواج المسلمة من نصراني أو يهودي، أو من الذين يقولون بتطوير الشريعة وتغيير أحكامها حسب المصلحة ولمواكبة العصر، وإنه لا ثبات في الشريعة إلا لما كان قطعي الثبوت والدلالة معاً... إن كانوا من الذين يقولون بهذا أو بعضه، فهؤلاء لم يرثوا من الأنبياء شيئاً، حتى ولو كانوا من ذوي العلم أو حملة الشهادات أو متقلدي مناصب الفتوى أو القيادة في الحركات الإسلامية. مثل هؤلاء يحرفون الإسلام ويضللون المسلمين،

فيجب كشفهم. آراؤهم وأفكارهم تناقض مدلول العقيدة وتتناقض مع الأحكام الشرعية القطعية، فلا حرمة لآرائهم. وإن كنا لا نَعُدُّهم كافرين فلأنا نحسبهم لا يؤمنون بما يقولون.

مثل هؤلاء العلماء عملاء. والعميل ليس فقط ذلك الذي يتفق في الخفاء مع سيده أو مستخدمه لقاء شيء من حطام الدنيا. العميل - من هؤلاء - هو الذي يدعو إلى أفكار الكفر، ويحرف أحكام الإسلام لتتفق مع الأفكار والمفاهيم الغربية. ويفتي بما يصدر عن الأمم المتحدة من تشريعات وقوانين في مجال الحريات وحقوق الإنسان، أو في مجال العلاقات والنظم الاقتصادية والمالية، أو في مجال العلاقات الدولية: التجارية أو السياسية أو الثقافية أو العسكرية. فالتبعية الفكرية عمالة لأسياد الفكر وأصحابه. وهي فسق وانحطاط. وتبريرات هذه العمالة بضعف الأمة، وبقوة أمريكا أو الغرب، وبأن العالم قد صار قرية صغيرة ولا بد أن تحكمه قوانين واحدة شئنا أم أبينا، هي تبريرات في غير محلها، لا يقول بها إلا مهزوم النفس الذي لم يقتدِ بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يتعلم من القرآن حكمة، وتنكر لسنة النبي ﷺ وضاق بها ذرعاً وهجر القرآن واتخذه وراءه ظهريا.

إن ركائز تحريف الدين عند هؤلاء هي: زعم تجديد الدين، مرونة الشريعة، مقاصد الشريعة، تطوير الشريعة، فقه الواقع، فقه الضرورات والمصالح، فقه الموازنات، فقه الأولويات، أسلمة المعارف والعلوم.

وبناءً على هذه الركائز - المبررات، التي يعتبرونها حججاً وأدلة يُصْدِرون فتاوى وآراء لا تعد ولا تحصى وهي تناقض النصوص الشرعية.

وسنتناول هنا واحدة من هذه الأفكار التي خُدِعوا بها، أو يحاولون تضليل الأمة بها خدمة للكافر المستعمر، وهي الديمقراطية. وبحثنا هذا لن يكون مفصلاً في بيان واقعها وحكم الإسلام فيها. فهي كفر وهذا أمر مفروغ منه. والمروجون لها من الذين يسمون علماء يدركون هذا. وإنما سنتناول أساليب التبرير والتضليل لبيان وجوه التدليس والتزوير والتحريف. إن حَمَلَة الأفكار الغربية والمتأثرين بها والمروجين لها لم يعودوا قادرين على طرحها بشكل صريح سافر. ولذلك فإنهم يحتالون على الأمر. فعندما يدعون إلى الديمقراطية أو الحريات العامة أو ما يسمى بحقوق الإنسان عند الغرب أو ما شابه ذلك، فإنهم لا يعرّفون ما يدعون إليه تعريفاً صحيحاً لأن هذا يعرّيها ويكشفها ويدحضها. وهم لا يستدلون بأدلة شرعية لأنه لا يوجد أدلة شرعية تخدمهم، وإنما قد يجتزئون النصوص أو يؤولونها تأويلات بعيدة لتوافق ما يريدون، ويمرون على عجل فيصورون الكفر إسلاماً، ويخرجون بما يسمى أسلمة الكفر أو إسلاميته. وهذا ما فعله بعضهم، ولكنهم خشية انكشافهم واستباقاً للأمور بدأوا يروجون لما يسمى: أسلمة المعرفة أو إسلامية المعرفة والعلوم.

الديمقراطية تعني أن الشعب يحكم نفسه ولا يحكمه أحد سواه. لا يحكمه الله أو رجال الدين فلا ثيوقراطية، ولا يحكمه فرد أو طبقة فلا ديكتاتورية. وفكرة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه هي في أساسها رفض لفكرة أن الحاكم هو الله، وأن المشرع هو الله، وأن الحقوق والواجبات يحددها الله سبحانه وتعالى. فهي رفض لعبودية الإنسان للخالق. وهي بعد ذلك إعطاء هذا الحق للإنسان نفسه. فهو الذي يشرع لنفسه وهو الذي يطبق التشريع على نفسه بالطريقة التي يراها. وبما أن الإنسان يعيش في مجتمع، نشأت فكرة أن التشريع يتم بأكثرية الشعب، وأن الشعب هو الذي يختار حاكمه لينفذ القانون أو التشريع الذي وضعه الناس، والشعب هو الذي يعزل حاكمه، فالحاكم أجير عند الشعب. وهكذا يحكم الشعب نفسه بنفسه ويمارس إرادته ولا تفرض عليه أي شريعة أو قانون من أحد وخاصة من الله. فتكون السيادة للشعب. وهو باختياره للحاكم ليحكمه بالشريعة

التي يرتضيها وبتطبيقه لها يكون هو (الشعب) مصدر السلطات. وبهذه النظرية يمتلك الإنسان دوراً وتكون له إرادة في تسيير حياته ويحفظ نفسه من أن يُعْتَدى عليه أو على حرياته.

هذا بإيجاز هو واقع الديمقراطية. وحكم الإسلام في هذا الواقع، أنه كفر، واضح وصريح. إذ لا خلاف بين المسلمين أن التشريع لله وحده، وهو الذي يعيّن الحلال والحرام، وهو مصدر الحقوق، وهو الذي يعين للإنسان حقوقه وواجباته وصلاحياته.

ومع أن كفر الديمقراطية أمر واضح لا لبس فيه ولا مدخل فيه للاختلاف، فإن من الناس من استهتر بالشرع، واستخف بالناس، وجعل يلف ويدور ليبرر القول بشرعيتها، فقال: «والمتتبع لتاريخ الأمة الإسلامية والحركة الإسلامية في العصر الحديث يتبين له بجلاء أن الفكرة الإسلامية والحركة الإسلامية والصحوة الإسلامية لا تتفتح أزهارها، ولا تنبت بذورها ولا تتعمق جذورها أو تمتد فروعها إلا في جو الحرية ومناخ الديمقراطية. وما خرس لسانها ولا كتمت أنفاسها ولا اختفت أزاهيرها إلا في مناخ القهر والاستبداد والطغيان الذي حطم إرادة الشعوب المتشبثة بالإسلام وفرض عليها علمانيته أو اشتراكيته أو شيوعيته بالحديد والنار، بالتعذيب خفية والشنق جهرة، بالأدوات الجهنمية التي تنهش اللحم وتشري الدم وتسحق العظم وتدمر النفس..... لهذا لا أتصور أن يكون موقف الحركة الإسلامية إلا مع الحرية والديمقراطية السياسية» بهذه الأوصاف والتكريرات المتعمدة: تتفتح، تنبت، تتعمق، تمتد، ثم قهر، استبداد، طغيان، تحطيم إرادة المسلمين، علمانية، اشتراكية، شيوعية، حديد ونار وتعذيب وشنق، جهنم، نهش لحم، وسفك دم وسحق عظم وتدمير للنفس، كلها تكرير وتصوير مثير واستعارات وكنايات تجعل دم القارئ يغلي ليقول نعم علينا أن نؤيد الديمقراطية ولا يمكن أن نكون إلا معها. هذا القول هو للدكتور يوسف القرضاوي في كتابه أولويات الحركة الإسلامية.

وهل هكذا يكون البحث الفكري أو الفقه الشرعي؟ أين الحقائق في بيان واقع الديمقراطية في مفهومك يا دكتور، أو في مفهوم أهلها وأصحابها؟

كل هذا الذي ذكر تريد الأمة أن تتخلص منه، ولكن الخلاص منه يكون بالإسلام وليس بالديمقراطية، لأن الديمقراطية هي التي أتت به. أتَتْ به عندما جَعَلَتْ التشريع للشعب، فشرع لنفسه أنظمة وقوانين تهلك الحرث والنسل وتدمر النفس.

فلماذا يتجاهل الداعي إلى الديمقراطية حقيقتها وواقعها ويجملها بهذا الشكل، ويبشّع غيابها إلى هذا الحد.

ألا يلاحظ القارئ أن هذه الأوصاف كلها ليست أدلة صالحة لتشريع الديمقراطية، مع أنه قد قام الدليل القاطع على كونها كفراً. أو لا يلاحظ أيضاً أنها لا تعدو أن تكون مبررات للموقف الذي يريده، وأن فيها كثيراً من التضليل؟!

إذا كان الأمر كما وصف هذا الرجل، فلا يُتَصَوَر أن يكون موقفه إلا مع الإسلام ومع تغيير الأوضاع القائمة وإيجاد الدولة الإسلامية (الخلافة) التي تطبق شريعة الإسلام، أليس هذا هو قول الله تعالى: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا﴾. إذاً، كان على هذا العالم أن يطالب بالإسلام، بحكم الإسلام، وبحق المسلمين في الدعوة إلى الإسلام، وكان عليه أن يحث الأمة للعمل على إسقاط أنظمة الكفر وشرائع الكفر وقوانين الكفر وسياسات الكفر، وأن يدعو ويعمل لجعل القرآن والسنة مصدر التشريع لا أن يكون الشعب مصدر التشريع.

ولماذا يتناسى هذا العالم أن الديمقراطية تتيح للملحد أن يدعو إلى إلحاده، وللعلماني أن يعلن أن محمداً ليس نبياً، وأن القرآن صناعة بشرية... إلى غير ذلك من دعوات الكفر.

بالأمس زور بعض العلماء الحقائق، وأفتوا وأصدروا كتباً تدعو إلى الاشتراكية، متجاهلين

أنها كفر، وزاعمين أنها العدل والمساواة. فلماذا لا يعتبر دعاة الديمقراطية اليوم بالذين سبقوهم من مدعي العلم الذين ضللوا الناس بما سمّوه «اشتراكية الإسلام»؟

الإسلام ينمو في الأجواء التي ليس فيها قهر ويتأخر في مناخات الظلم والتعذيب، نعم. هذا يعطيك الحق أن تطالب برفع القهر والظلم والتعذيب، ويعطيك ويعطي الأمة زخما لتعمل على إيجاد الإسلام كبديل لأنه هو الذي يؤمّن السلام والطمأنينة والعدل والازدهار. إن القهر والظلم يقع على الدعاة لأنهم يريدون الإسلام بديلا حضاريا وبديلا سياسيا من الأنظمة الديمقراطية والرأسمالية، والحكام الحاليون هم نواطير وحماة لحضارة الغرب، لأن الغرب يحميهم ما داموا يحمون حضارته ومصالحه ونفوذه.

إن الأجواء التي يوفرها الإسلام هي أفضل من الأجواء التي توفرها الديمقراطية، فلماذا لا تطلب حاجتك أو حاجة حركتك من الإسلام؟

إن الأنظمة الكافرة والعميلة عدوة للإسلام، وتريد القضاء عليه، حتى ولو كانت ديمقراطية، وهذه سنة الصراع بين الإيمان والكفر، ولن يعطى الدعاة إلى الإسلام حرية في دعوتهم مهما طمأنوا الكافر ومهما تنازلوا عن أشياء من دينهم، ومهما تمسكوا بأفكار الكفر ومفاهيمه. ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم﴾، والكافر المهيمن لا يسمح بالدعوة إلى الإسلام، ولو تظاهر بالسماح أو التسامح، إلا إذا كان الدعاة أداةً بيده ولخدمته، لأن الكفار يجهدون أنفسهم ليصدوا عن سبيل الله ﴿إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله﴾ وهم لا يدخرون جهداً لتنفيذ أحقادهم في المسلمين ﴿إن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة﴾.

قد يقول المبررون لأخذ الديمقراطية: إننا لا ندعو إلى الديمقراطية لأجل معاني الكفر التي فيها، ولكننا نطالب بأجواء حرية وبرفع القهر والخنق والتعذيب... لكي يتاح لنا أن ندعو إلى الإسلام، لأنه بهذه الأجواء ينمو الإسلام ويورق ويزهر.

فنقول له: إذن اطلب ما تريد، ولا تطلب شيئاً آخر هو نقيض لعقيدتك. وقل ما تقصد، ولا تقل أمراً إذا سئلت عنه قلت: لم أقصد هذا وإنما قصدت ذاك. فأنت دعوت وروّجت للديمقراطية وهي كفر. فإن كنت لا تقصد الكفر، فلا تطلب الديمقراطية لأنها لا تنفك عنه.

والدكتور، يعلم مقدار الخطر في دعوته، وموقفَ المسلمين من هذا الخطر، ولذلك يحاول التقليل من شأن الاعتراض عليه ومصادرة الرد قبل حصوله. يقول: «ولكن بعض الإسلاميين لا زال يتحفظ على الديمقراطية، بل يتخوف من مجرد كلمة ديمقراطية».

ليست المسألة بعض المسلمين فقط، وليست أنهم ما زالوا يتحفظون، وبالتالي فإنهم عما قريب سيتركون تحفظهم.

إن المسألة هي أن كل مسلم واعٍ يركل الديمقراطية برجله وليس يتحفظ عليها فقط، لأنها كفر.

وعما قريب لن يبقى في الأمة إن شاء الله أثر لدعوة إلى كفر، ديمقراطية كانت أو غير ديمقراطية.

يقول الدكتور مرغباً في الديمقراطية: «إن الإسلام ليس هو الديمقراطية ولا الديمقراطية هي الإسلام... ولكن الأدوات والضمانات التي وصلت إليها الديمقراطية هي أقرب ما تكون إلى تحقيق المبادئ والأصول السياسية التي جاء بها الإسلام لكبح جماح الحكام وهي الشورى والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورفض الطاعة عند الأمر بالمعصية، ومقاومة الكفر البواح وتغيير المنكر بالقوة عند الاستطاعة، فهنا تبرز قوة السلطة النيابية القادرة على سحب الثقة من أية حكومة تخالف الدستور وكذلك قوة الصحافة الحرة والمنبر الحر وقوى المعارضة وصوت الجماهير».

الإسلام كامل يا فضيلة الدكتور، وليس ناقصاً كي نكمّله بالضمانات التي وضعتها

الديمقراطية. فصوت الجماهير، وسحب الثقة، وقوة الصحافة، والمحاسبة... الخ موجود أفضل منها وأقوى منها في الإسلام، فإذا تقاعس المسلمون فهذا عيبهم وليس عيب الإسلام. وعيبهم هذا دواؤه في الإسلام وليس في الديمقراطية. والإسلام شرع طريقة لتنفيذ أحكامه متلما شرع هذه الأحكام.

ويضيف مطمئناً وعاملاً على إزالة المخاوف: «وما تخوفه البعض هنا من أن الديمقراطية تجعل الشعب مصدراً للسلطات حتى التشريعية منها، مع أن التشريع لله وحده لا ينبغي أن يخاف هنا لأن المفترض أننا نتحدث عن شعب مسلم في أغلبيته، فقد رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبياً ورسولا، فلا يتصور منه أن يصدر تشريعا يخالف قطعيات الإسلام وأصوله المحكمات».

لماذا التهويل: (ما تخوفه البعض). إن المسألة ليست تخوفا، إنها موقف شرعي، وموقف عقائدي. هذا الذي يسميه (ما) هو كل الديمقراطية وأساسها وغايتها. وهو النقيض المقابل لكلمة: (لا إله إلا الله محمد رسول الله). وهؤلاء الذين يسميهم: (البعض) هم الأمة الإسلامية قاطبة إلا من ضُرب على عقله و في دينه. فلماذا هذا التهوين والاستهتار بأصل الدين؟

يحاول تبرير الدعوة إلى الكفر، بقوله «لأن المفترض أننا نتحدث عن شعب مسلم في أغلبيته...»، وهل إذا كان الشعب في أغلبيته أو كله مسلماً نجعله مصدراً للتشريع بدل تشريع الله؟!

وما قيمة أن يكون الشعب مسلماً إذا كان العلماء يحرفون الدين ويعلمون الشعب أن يستسيغ الكفر، ويحرمون الحلال ويحلون الحرام؟ ها هي فئة من علماء الشعب تفصّل الفتاوى للسلطان حسب الطلب، وتقول بجواز القيام بالعمل وإن كان فيه إثم، وها هي مجموعة من العلماء تفتي بجواز استعانة السعودية بأمريكا في مواجهة العراق، وتلك مجموعة أخرى تفتي بحرمة ذلك. فماذا سيفعل الشعب المسلم؟ وماذا يفعل الشعب المسلم بشأن التشريعات في العلاقات التجارية والسياسية والاقتصادية الدولية. ها هم العلماء المبرّزون الملمّعون يفتون الشعب بإباحة الربا، والقمار (اليانصيب)، والارتداد عن الإسلام، وممارسة الحريات حسب الحضارة الغربية، وتمزيق وحدة المسلمين إلى دويلات، وإنكار الخلافة، وتعطيل الحدود، والقبول بدولة إسرائيل... الخ.

ماذا سيكون موقف الشعب المسلم إذا كان سيركن إلى الديمقراطية، وإلى علماء يقولون له: هذا كان حراماً ولكن الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان. وهذا كان حراماً ولكن الشريعة مرنة وتتطور. وهذا حرام ولكن المصلحة تقتضي تحليله، وهذا واجب ولكن المصلحة تقتضي إهماله. وهذا حرام ولكن الموازنات تقتضي تحليله. وها أنت يا صاحب الفضيلة تقول بأن النصوص الشرعية إذا لم تكن قطعية الثبوت قطعية الدلالة فمعانيها تتغير وتتطور بحسب العصر والمصلحة. ماذا نفعل مثلاً بنص: «من بدل دينه فاقتلوه» إنه ليس قطعي الثبوت. هل نغير معناه ليتوافق مع عصر يرى أن قتل المرتد اعتداء على حرية العقيدة؟

وكان الدكتور صرح في لقاء مع جريدة الشرق الأوسط في ٥،٦،٧ و٩ شباط ١٩٩٠ بقوله: «إن الديمقراطية هي التعبير العصري عما نسميه بلغة الفقه والثقافة الإسلامية بالشورى...» وقوله: «إن من قال: الديمقراطية كفر لم يفهم الإسلام ولم يفهم الديمقراطية» حسناً، ألم تصرح أنت في كتابك أنها تعني إعطاء الشعب حق التشريع. فكيف يكون الذي قال إنها كفر لم يفهم؟

نسأل الله أن يهدينا لأرشد أمرنا، وأن يجعل صدورنا دائماً منشرحة للإسلام، وأن يثبتنا على المحجّة البيضاء. وأن يكرمنا ويكرم أمتنا الإسلامية بنصره العزيز، ويوفقنا للحكم بشريعة الإسلام وإقامة الدين، كي تزول الغشاوات عن العيون، ويزول اليأس من النفوس □

إحكام السيطرة الأميركية على اليابان

بقلم: عبد الحكيم عبد الله

إن الشعب الياباني قد نشأ على التجارة والملاحة، وعاش في بلاد ضيقة تشكل قوسا من الجزر قرب الشاطئ الشرقي للقارة الآسيوية، ويتكون القوس من أربع جزر كبيرة، وكثير من الجزر الصغيرة، وهذه الجزر خالية تقريبا من المواد الأولية ومصادر الطاقة، لذلك فإن المواد الخام والبترول تشكل مصلحة حيوية لصناعات اليابان.

ومن أبرز سجايا هذا الشعب، سجية الشجاعة، وهي طبيعية وأصيلة فيه، وبسببها لمع بما يسمى بالنزعة العسكرية، وهي التي تخيف جيرانه وترعب أمريكا إذا ما كانت على أصولها وجذورها ونتائجها، ومن أهم صفاته العملية حسن التأتي للأمور، ولهذا اتسم بالتواضع، والدهاء، وقلة العطاء، وعدم الوفاء بالمعاهدات والاتفاقيات الاضطرارية، والحركة الدؤوبة الماذقة، والعزلة الثقافية عن الثقافات الأخرى وعدم التأثر بها بسهولة ويكون التأثر بلسان الحال أو الإجبار.

والشعب الياباني شعب حيوي، وهو مهما صفد بالأغلال وكبل بالقيود، فإنه لا بد في يوم من الأيام أن يندفع كالإعصار ليبدد ويسحق هذه الأغلال والقيود والحواجز التي تعترض انطلاقه نحو التحرر والحياة والتأثير السياسي، فهو في الماضي قد ثار على النظام الأجنبي الاستعماري الذي سيطر على كيانه وبلاده ومقدراته، وأقام حكومة مركزية قوية في بلاده، وسحق كل أثر للهيمنة والسيطرة الأجنبية على حياته وبلاده، وأعاد السلطة الكاملة إلى الإمبراطور تحت شعار: «الولاء المطلق للإمبراطور» وبادر إلى الصناعة الحديثة على أسس تجارية وحربية عن طريق تعبئة القدرات المالية للدولة وتقوية جيشها تحت شعار: «إثراء الدولة وتقوية الجيش» وشعار: «التحضر والاستثارة» وعن طريق الاعتماد على رجال المال اليابانيين، وبهذا صار دولة تعد من الدول الكبرى بالرغم من صغر حجم بلاده.

وسياسة اليابان كانت قائمة على التوسع من أجل السيطرة على الشرق الأقصى، وهذه السياسة كانت تشكل خطرا حيويا على مصالح الولايات المتحدة وعلى كيانها، لأن اليابان من ناحية استراتيجية يتحكم بالمتاريس الشرقية، ويعتبر على حدود الولايات المتحدة من ناحية المحيط الهادي، ولهذا عمدت الولايات المتحدة إبان الفترة المسماة بالعزلة الأمريكية عن شؤون العالم القديم، وانحصار استعمارها وإرهابها وسيطرتها على العالم الجديد باستعمار الفلبين والجزر الواقعة على الطريق إليها لحماية نفسها من خطر اليابان.

والولايات المتحدة كانت الخطر الجدي على اليابان الذي يقف حاجزا منيعا أمام تطلعات اليابان، بل لم تكتف أمريكا بتجريد اليابان من غنائمه وسحق نتائج سياساته وإنما كانت تعمد إلى التدخل في شؤونه الحيوية بل والمصيرية الداخلية والخارجية، متجاوزة بذلك القوانين التي تقيدها بعدم التدخل والتورط في مشاكل العالم القديم، فالولايات المتحدة هي التي جرت اليابان إلى مؤتمر واشنطن عام ١٩٢١ لتجريدها من غنائمها في الصين، كما جرتها للاعتراف باستقلال الصين ووحدة أراضيها، وحددت حجم الأسطول الياباني، وألغت حلف اليابان مع بريطانيا المعقود سنة ١٩٠٢، ولهذا كانت العلاقة بينهما علاقة عداء، وهو عداء مستحكم، فالشعب الياباني يرى في أمريكا خطرا حيويا عليه وعلى مصالحه في الشرق الأقصى، ولهذا لم يتردد هذا الشعب في مهاجمة أمريكا بعد أن سحق

الإنجليز وأدواتهم في مسرح المحيط الهادي في أشد الحروب تدميرا، ومع أن أمريكا كانت على علم بنية اليابان بضرب أسطولها في ميناء بيرل هاربر، إلا أنها لم تقم بإنذاره ليتجنب الكارثة بهدف اتخاذ هذا العمل ذريعة لخداع الشعب الأمريكي لتزجه في أتون هذه الحرب استجابة لمصالح الرأسماليين الأمريكان، الذين يريدون استغلال دماء هذا الشعب للانطلاق نحو استغلال العالم ومص دمائه ونهب كنوزه وثرواته، مع أن هذا الشعب كان ينادي بالانعزال وعدم التورط بهذه الحرب وغيرها من مشاكل العالم القديم، ولكن الساسة الأمريكان والمخابرات الأمريكية بوصفهم إجراء عند الرأسماليين قاموا بتحقيق أملهم ونجحوا في خداع وتضليل الشعب الأمريكي، فأعلنت أمريكا الحرب على اليابان، وجعلت شعبها موضع الاختبار العملي للأسلحة النووية، بكل وقاحة وصلافة، وبكل وحشية وإرهاب، وبدون احترام للأعراف الدولية في الحروب، ولهذا ليس غريبا على أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي القول: «ليبارك الله ترومان، لأنه أسقط عليهم اثنتين منها (من القنابل النووية) وكان ينبغي له أن يسقط أربعة».

واليابان قد حكمها العسكريون والأباطرة لقرون عديدة، ولهذا تبنت أمريكا سياسة احتواء الخطر المتوقع على مصالحها إذا ما تم القضاء على الإمبراطور إبان الحرب، ولذلك شددت على عدم استهدافه بالقتل بالرغم من إدراكها لقوته وعمق تأثيره وسيطرته على الشعب الياباني، وأمريكا أبقت على الإمبراطور ليكون الأداة التي بواسطتها يتم تمرير وفرض السياسات الأمريكية على اليابان، وللحيلولة دون حصول فراغ داخل اليابان لا يمكنها من ملئه والسيطرة عليه. ومن هنا فالتشديد على عدم قتله لم يكن جهلا منها بحقيقته، إنما كان عن وعي دقيق، وخصوصا أنها مشهورة بعدم الخشية من الأفكار السياسية ومن القوى السياسية مهما كانت مثيرة ومخيفة، لأنها تتقن فن التعامل مع الأفكار السياسية ومع القوى التي تحملها. وعليه فما حصل مع الإمبراطور هو تفريغه من عناصر قوته، وأبقت عليه كإطار فارغ من القوة ليكون عامل وحدة للعشب الياباني، ولتتمكن عن طريقه من فرض سياساتها على اليابان، فهي قد أبقت على الإمبراطور ونظامه شكلا، وقامت باحتواء مضمونه واثاره الخطرة على مصالحها عن طريق تجريده من جميع الصلاحيات والسلطات التي كانت بيديه، وبهذا يكون قد فقد القدرة على التأثير، وأضحى أداة لخدمة المصالح الأمريكية في اليابان وما حولها. ومنذ أن هزمت أمريكا اليابان في الحرب العالمية الثانية واليابان خاضع للهيمنة والسيطرة والاستعمار والإرهاب الأمريكي، فأمريكا هي التي تعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يحكمون اليابان بالنظام الغربي الذي تريده أمريكا، وبالدستور الذي صنعته وصاغته بشكله وجوهره الذي يضمن بقاء السطوة الأمريكية على اليابان.

فهو من الناحية العسكرية، يعتبر محمية أمريكية، لأن مسؤولية الدفاع عنه مسؤولية أمريكية، وهذه المسؤولية وإن جرى عليها تغيير إلا أن هذا التغيير حتى هذه اللحظة، ما زال لصالح أمريكا، وما زال أمان اليابان مربوطا بيد أمريكا، وما حصل من خروج عن الدستور الذي فرضته أمريكا ما هو إلا بترتيب وأوامر من أمريكا، فهي التي قامت بإجبار اليابان إبان الحرب الكورية على إنشاء قوة عسكرية يابانية لحماية القواعد العسكرية الأمريكية، وهي التي أجبرتها على «معاهدة الأمن» ثم تحولت إلى معاهدة للتعاون والأمن المشترك، ثم فرضت عليها إبان عهد ناكاسوني رئيس وزراء اليابان الربط بين المصير الأمريكي والمصير الياباني ليكون الشعب الياباني أكياس الرمال التي تحمي المصالح الأمريكية وتدافع عنها في الشرق الأقصى، وقد اتخذت أمريكا من اليابان فترة حرب فينتام الأداة التي تخدمها في هذه الحرب، وهي التي أجبرتها أن تكون جزيرتها مستباحة

لقواعدها البحرية ولحاملات طائراتها ولسلاحها النووي، في حين أنها قبل ذلك فرضت على اليابان عدم حيازة أو تصنيع أو إدخال أسلحة نووية داخل أراضيها، وأمريكا لم تكتف بهذا الإذلال والاستعباد للعشب الياباني حتى ألزمته بدفع الأموال مقابل هيمنتها وغطرستها على بلاده، ومقابل مصالح الولايات المتحدة الخاصة أو الاستعمارية، كالمساهمة في مبادرة الدفاع الإستراتيجية الأمريكية، وفي تمويل حرب الخليج الثانية.

وأمريكا تقدر أحوال القوى السياسية وما يطرأ عليها من تغيير وتبديل، سلبا أو إيجابا على مصالحها، تقديرا يستند إلى الحقائق والمفاهيم والقواعد الصلبة الخاصة بهذه القوى -الأحزاب والشعوب والدول-، وهذا التقدير لا يعتمد ولا يتأثر باستطلاعات الرأي العام أو بنتائج الاختبارات التي تعتمد على ما يسمى بالقياس، لأنها تعي أن هذه الوسائل لا تتسم بالمصداقية ولا بالشمول ولا بالدقة، وإنما تتسم بالتعميم الخاطئ، وتعتمد على سوء الفهم، لذلك تستغلها للتضليل والخداع ولا تتأثر بها، وعليه فإن أمريكا حين تقوم بعملية التقدير تأخذ بعين الاعتبار الأخطار المتوقعة على مصالحها قبل وقوعها، لترسم سياساتها الوقائية لجعل هذه الأخطار أداة لمصلحتها، ومن أجل هذا تبنت أمريكا إحياء «النزعة العسكرية» لدى الشعب الياباني من أجل جعلها تحت السيطرة الأمريكية، ولتتحكم بمسارها والأساس الذي تقوم عليه، وخصوصا أن أمريكا تقدر إحساس الشعب الياباني بالمهانة والذل والتبعية بسبب السطوة الأمريكية عليه، وتدرك أن هذا الإحساس على وشك التبلور إلى فكرة «تحرير اليابان» من السيطرة الأمريكية العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ثم إلى أعمال هادفة تؤدي إلى رفع هذه السيطرة وتحقيق الاستقلال الحقيقي في اليابان والذي من نتائجه: إزالة القواعد العسكرية الأمريكية من اليابان، ونبذ الدستور نبذا كليا، وعودة السلطة الكاملة للإمبراطور والعسكر، واستغلال المفاعلات النووية لصنع الأسلحة النووية، وإعادة صياغة المناهج الثقافية والتاريخية في الجامعات والمعاهد والمدارس صياغة لا تتأثر بالثقافة الغربية الأمريكية، وإبعاد السياسيين الذين يدورون بالفلك الأمريكي عن التأثير في الشارع الياباني، ونبذ كل المعاهدات والاتفاقيات مع أمريكا، وإقامة الصناعة اليابانية على أساس تجاري وحربي، والتخلص من الاستثمارات الأجنبية والشركات، وربط عملتها بالذهب والفضة، والتخلص من السيطرة الأمريكية على اقتصاد اليابان عن طريق الانفكاك من المنظمات الاقتصادية الإقليمية والاستعمارية، وقيامها بحملات همس سياسية نحو الصين وروسيا لتطمئن قلوبهم وتعقد الاتفاقيات السرية معهم للتخلص من السيطرة الأمريكية وللتعاون فيما بينهم وسد احتياجات بعضهم البعض، والكف عن الاشتغال بالناحية الاقتصادية البحتة وتوجيه طاقات شعبها نحو الناحية السياسية ومنها الاقتصادية، ونحو ذلك من السياسات والأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الاستقلال بالفعل لليابان.

وهذا إن حصل فإنه يشكل خطرا حقيقيا على مصالح أمريكا في اليابان وما حولها، ولهذا رسمت أمريكا سياساتها الشاملة لدرء مثل هذه الأخطار عن مصالحها ومنها إحياء «النزعة العسكرية» لليابان بالنوع والصفة والأثر الخادم لها ولمصالحها في الشرق الأقصى ومن أجل إحكام سطوتها على اليابان، وخصوصا أن أمريكا تتقن فن المناورة السياسية سواء الفكرية أم العملية، المبدئية وغير المبدئية. ففكرة النزعة العسكرية اليابانية يمكن تغيير جوهرها وأهدافها، ويمكن استغلالها من قبل أمريكا على أوسع نطاق، فعن طريقها يمكن إذكاء روح الخوف لدى جيران اليابان -كالصين وروسيا- وبالتالي الحيلولة دون سعيهم لتبديد توازن القوى المرسوم والمحدد من قبل أمريكا لغرض

وديمومة سيطرتها، وإن حدث خلل في هذا الميزان فإن أمريكا ستعتمد على اليابان في الدفاع عن مصالحها في المنطقة، فتكون صفة هذه النزعة، صفة دفاعية بحتة ولا تعتمد على الهجوم والتوسع، وتعتمد على السلاح الدفاعي التقليدي الذي يستخدم لمصلحة أمريكا، ويمكن استغلال الطاقات والقدرات الخلاقة للشعب الياباني عن طريق نقل التكنولوجيا العسكرية اليابانية إلى الولايات المتحدة، وعن طريق إحياء هذه النزعة وجعلها ضمن السيطرة الأمريكية يمكن احتواء الأخطار الناجمة عن فكرة تحرير اليابان وما سبقها من إحساس بالتبعية وما سيتبعها من أعمال مادية تهدد مصالح الولايات المتحدة، وخصوصاً أن المنطقة في الشرق الأقصى منطقة حيوية لأمريكا حتى قبل أن تضرب من قبل اليابان في الحرب العالمية الثانية، وبعد أن ضربت فيه صار الشرق الأقصى أكثر حيوية لأمريكا وحيويته تفوق حيوية الشرق الأوسط بكثير، ولهذا تريد أمريكا إحكام سطوتها على اليابان عن طريق إدخالها في عضوية مجلس الأمن لتبقى ضمن السيطرة ولا تنفك عنها إلا إذا انهارت هيئة الأمم أو زجت أمريكا بحرب كونية أو إقليمية تضعف من سيطرتها الدولية والعالمية.

وأمريكا تدرك الخشية لدى اليابان من الحرب العالمية الثالثة، وان اليابان لا يريد أن يكون كبش الفداء، ولا أن يكون مسرحه المسرح الذي يشعل نار هذه الحرب المتوقعة بل يريد أن يستثمرها للخروج عن السيطرة الأمريكية والعودة إلى سابق عزه ومجده وقوته، وأمريكا تدرك ذلك تمام الإدراك لذلك فهي لن تزج بحرب كبرى إلا جبرا عنها، واليابان يدرك خطورة دخوله في هيئة الأمم، وان هذا الدخول يهدف إلى تعزيز السيطرة الأمريكية الدولية والعالمية وإضفاء الشرعية عليها ولتضليل الشعب الياباني وغيره بوهم أن اليابان عملاق سياسي كما تم خداع العالم بوهم أن اليابان عملاق اقتصادي، ليبقى الشعب الياباني يستند في عظمته وقوته على أسس رملية وعلى مضامين فارغة من العظمة والقوة. وأمريكا قد رسمت سياساتها وباشرت بتنفيذ قسم منها وتعمد إلى تهيئة الظروف للقسم الآخر لصياغة اليابان الصياغة الأمريكية التي تضمن إبقاء الهيمنة والاستغلال والسيطرة على اليابان ودرء الأخطار المحدقة بها، ولهذا سعت أمريكا لجعل اليابان يتسلح بالأسلحة الدفاعية التقليدية فقط وبالتدريج، وقد أشار إلى ذلك كاسبر واينبرغر في إحدى جولاته في منطقة المحيط الهادي عندما صرح بأن الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها مواجهة الأزمات التي قد تحدث في المنطقة وركز على أن اليابان يجب أن تزيد من قدراتها العسكرية لحماية أراضيها.

واليابان من ناحية سياسية تابعة للقيادة السياسية الغربية بفكرتها السياسية وتدور بفلك الولايات المتحدة بقواها السياسية الذاتية، فالولايات المتحدة تستند إلى أفكارها السياسية كالرأسمالية والديمقراطية والتعددية والمعارضة والحرية السياسية لجعل اليابان تابعة لها، وهي تناور بأفكارها بمحتوى وأبعاد مختلفة، فهي بالنسبة لليابان تهدف إلى التحكم بالسياسيين الذين يحكمون اليابان أو الذين يشكلون المعارضة، وتهدف إلى غزو اليابان ثقافيا، عن طريق إجبار اليابان للتحرك نحو السياسة التي تريدها، ومن يفكر من الساسة ورجال الأعمال والمال بالتمرد وعدم الإذعان فإن الأزمات والمصائب والفضائح تنهال عليهم، لكي يلجأوا إما إلى الانتحار وإما إلى القبول ليبقوا دمى بيد أمريكا ولا يخرجوا عن فلكها، ولهذا فرضت أمريكا على اليابان النظام الديمقراطي في الحكم شكلا، ولكن بجوهر وآثار مختلفة عن الديمقراطية وسائر أفكارها سواء في أمريكا أم في غيرها من دول العالم، وأمريكا هي التي قامت بدمج الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي عام ١٩٥٥م، ومكنته بعد دمجه من حكم اليابان لفترات طويلة، وهي

تسيطر على أحزاب المعارضة كالحزب الاشتراكي الديمقراطي وأحزاب الائتلاف، ومكنت بعض أحزاب المعارضة من حكم اليابان لفترات قصيرة من تاريخ اليابان الأسود، وعليه فالقرار السياسي في اليابان هو قرار أمريكي فكرة وسياسة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قادة الأحزاب في معظمهم من خريجي الجامعات اليابانية الكبرى (وخصوصا جامعة طوكيو) وهذه الجامعات تعتمد في الثقافة على الثقافة الغربية وفي الأبحاث على الأبحاث الغربية في الاقتصاد والسياسة والتاريخ.

واليابان من ناحية اقتصادية تعتبر مصنعا من مصانع الولايات المتحدة، وهي تسير وفق النظام الرأسمالي في الاقتصاد، وبشكل مقنن وخاضع للسيطرة الأمريكية الاقتصادية العالمية، والصناعات اليابانية لا تستند إلى الأسس الحربية وإنما إلى الأسس التجارية، والتكنولوجيا الاستهلاكية، وأمريكا تستهلك الكثير من المنتجات اليابانية وتدفع لها الدولارات الورقية، ولكي تعالج أمريكا خطر استغلال اليابان لهذه الأوراق عن طريق تحويلها إلى ذهب وفضة وعن طريق استثمارها داخل الولايات المتحدة، عمدت أمريكا إلى سياسة التلاعب برفع الدولار أو خفضه مقابل الين الياباني لخدمة مصالحها وبهدف إضعاف الاقتصاد الياباني ونهاره، وقامت بإحداث هزات في الأسواق المالية، وأجبرت اليابان على تقديم المساعدات الاقتصادية لجيرانها وللدول التابعة لها وعلى زيادة هذه المساعدات لهذه الدول وللمؤسسات الدولية لكي تستثمر أموال اليابان لمصالحها الدولية والعالمية وتعزيز نفوذها، وفي نفس الوقت لا تمكن اليابان من جعل اقتصادها في المستقبل يستند إلى قوة فعلية. ومع أن اقتصاد اليابان أقوى من اقتصاد ما سمي بالنمور -الورقية- الآسيوية إلا أن اقتصادها قابل للانهيار، وهي ليست من ناحية اقتصادية نمرا حقيقيا وإنما هي تلبس جلد النمر، وأمريكا يمكنها بسهولة ويسر جعلها تنزع هذا اللباس ولكنها في المستقبل المنظور لا تفكر بتقويض الاقتصاد الياباني، فهي تريد استغلال هذا الاقتصاد لخدمة مصالحها العالمية، وتريد استغلال طاقات وقدرات وأموال الشعب الياباني لخدمة مصالح الرأسماليين الأمريكيين ولتعزيز وتطوير القوة الأمريكية محليا وعالميا، وتريد الإبقاء على اليابان كمصنع من مصانع الولايات المتحدة يعمل أبناؤها فيه لخدمة أمريكا ومصالحها العالمية ولدرء الأخطار عن مصالحها في اليابان والشرق الأقصى، وهي بهذه الأهداف تشغل الشعب الياباني بالاقتصاد وترهاته عن السياسة، وتوجه همه للناحية الاقتصادية لصرف إحساسه وتحويل نشاطه عن الناحية السياسية التي تؤدي إلى تحرير اليابان بالفعل وتجعله قوة كبرى، سياسية وعسكرية واقتصادية. وعليه فاندفاع اليابان نحو الاقتصاد يبقى عليه ضمن السيطرة والاستعمار والإرهاب الأمريكي، ويظل الشعب الياباني متأخرا من ناحية سياسية.

والولايات المتحدة هي وراء الأوهام والخزعبلات والأفكار المضللة، كفكرة أن اليابان عملاق رغم أنفه، وأنه أنجز الأمور العظيمة بفضل الإذلال والهيمنة الأمريكية، وانه معجزة اقتصادية، وقوة اقتصادية عالمية، ويمكن أن يكون أقوى قوة اقتصادية في العالم بل وحتى أنه قوة عالمية، والولايات المتحدة وراء اصطناع أجواء الجفاء والتوترات في العلاقات التجارية بينها وبين اليابان، وهي التي تبرز الخطر الوهمي الزائف عليها من رجحان كفة الميزان التجاري لصالح اليابان، والأهداف الأمريكية من نشر هذه الترهات واصطناع الأزمات وإبراز الأخطار الفارغة عديدة وأهمها:

أولا: نفخ اليابان كبالون فارغ من مفاهيم القوة، ليشعر شعبها بالعظمة الزائفة، ليبقى تحت الهيمنة الأمريكية، وليندفع بكل قوة لخدمة أمريكا في مصنعها، ولتدرأ الأخطار عن

استعمارها لليابان وللشرق الأقصى، وعلى رأس هذه الأخطار، خطر إحساس الشعب الياباني بعمق مرارة الواقع السياسي الذي يحيا فيه بوصفه عبداً من عبيد الولايات المتحدة، وأنه واقع ضمن السيطرة السياسية الأمريكية، وبلاده محمية لها وقاعدة من قواعدها، فالولايات المتحدة تريد خداع وتضليل الشعب الياباني في صعيد المعركة بينه وبينها، عن طريق إبراز الناحية الاقتصادية والخطر الاقتصادي لتكون المعركة معركة اقتصاد، مع أن حقيقة المعركة هي معركة سياسية تتصل بالاستقلال والتحرير الحقيقي لليابان من التبعية والغطرسة والسيطرة الأمريكية على اليابان، فالخطر على اليابان هو خطر الاستعمار والإرهاب الأمريكي عليه، هذا هو صعيد المعركة، والولايات المتحدة تدرك آثار اندفاع اليابان نحو الاقتصاد من أنها إيجابية وخادمة لها لأنها تعي حقيقة الميزان التجاري في العلاقة التجارية بأنه لا علاقة ولا تأثير ولا قيمة له في قوة اقتصاد الدولة سواء أكانت كفته راجحة لصالحها أم لا، وهي تدرك أن النظرة الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من النظرة السياسية، وان القوة الاقتصادية الفعلية هي جزء لا يتجزأ من القوة السياسية، وعليه فرجحان كفة الميزان التجاري لصالح السعودية أو اليابان أو غيرها من دول العالم في العلاقة التجارية مع أمريكا لا يعني البتة أن هذه الدول أقوى اقتصاديا من أمريكا أو يمكن أن تصبح قوة اقتصادية عالمية، ونحو ذلك من الخيالات.

ثانيا: إجبار اليابان لتندفع نحو سياسة اقتصاد السوق الحرة، لتحكم أمريكا قبضتها على الاقتصاد الياباني.

ثالثا: إجبار اليابان على استغلال أموالها لخدمة مصالح الهيمنة الأمريكية دوليا وإقليميا ومحليا.

رابعا: اتخاذ اليابان كنموذج خادع للعالم لتخدعه بهدف استغلاله وإحكام السيطرة عليه، وغزو الدول التي لم تتمكن من استعمارها كالصين وروسيا من أجل السيطرة عليها.

إن إنجازات اليابان في التكنولوجيا الاستهلاكية، وفي تصدير الكم الكبير من السلع الاستهلاكية، وتوفر السيولة النقدية الورقية بين يديه لا يدل على قوة اقتصاده من ناحية فعلية، ما دامت هذه الأمور تستند إلى أسس تجارية بحتة والى الدولارات الورقية، وما دامت ضمن السيطرة السياسية الأمريكية، وتتصرف أمريكا بأموال اليابان كما تريد وتشتهي ولديها القدرة على تبديد اقتصاده وسحقه، وما دامت ليست جزءا ونشرة من القوة السياسية المؤثرة في كيان القوى السياسية، وما دامت لا تستند إلى المفاهيم والحقائق والقواعد الاقتصادية الراسخة والصلبة، وعليه فحتى يدرك عمق القوة الاقتصادية للدول فلا بد من إدراك نوع وصفة وأثر ما يصدر وينتج من قبل هذه الدول، وعلاقة هذه الأمور بقوة الدولة واستقلالها، والأسس التي يقوم عليها اقتصاد الدول. وإذا نظرنا لليابان وفق النظرة الصحيحة نجد أنها ليست أكثر من مصنع من مصانع الولايات المتحدة الموجودة في العالم، ولا يمكن إقامة علاقات معها وتقديم المواد الخام والبترول إليها مقابل مصلحة حيوية لنا ما دامت اليابان تحت الهيمنة الأمريكية، فعلى اليابان أن تعالج نفسها من خطر الفناء، ولا بد من مساعدتها في ذلك عن طريق لسان الحال وعن طريق الاتصالات السياسية حتى يتأتى إنقاذ اليابان وإقامة العلاقات معها وضمها للهيئة العالمية الجديدة، التي تعتمد على الأعراف العالمية، كمنع استخدام الأسلحة النووية في الحروب، ومنع التكتلات الدولية، ومنع الحروب الكونية، ومحاربة الاستعمار والإرهاب، ومقاومة هيئة الأمم الحالية وتقويضها، ونحو ذلك من الأعراف العالمية، وعليه فلا بد لليابان أن ترسم خططها لكي تتهيأ لتلعب دورها في هذا المسرح من العالم بعد أن تتمكن من تحرير كيانها من الاستعمار الأمريكي ❑

تفعيل الدور البريطاني في الشرق الأوسط

لم تتَح لبريطانيا منذ زمن بعيد فرصة العمل السياسي العلني والمباشر في الشرق الأوسط، فإنها وإن كانت تملك أدوات ووسائل العمل كالعملاء والعلاقات والأفكار، إلا أن هذه الأدوات والوسائل لا تكفي لإعلان العمل ومزاحمة أمريكا بشكل مكشوف.

والذي يستطيع العمل بشكل فاعل وعلني هو الذي يملك القدرة على التمويل، ولا تستطيع أي دولة بمفردها منافسة أمريكا اقتصادياً وبالتالي مشاركتها سياسيا بشكل متكافئ.

ومن أجل منافسة أمريكا ومشاركتها تجمعت الدول الأوروبية الرئيسية في أشكال متعددة كان آخرها وأفعلها الاتحاد الأوروبي، الذي تحاول دوله أن تتنازل عن عملاتها وعن بعض المظاهر السيادية فيها، وأن تنسق سياساتها الخارجية فضلاً عن سياساتها الاقتصادية من أجل الوقوف كقوة موازية للقوة الأمريكية.

زادت دول الاتحاد الأوروبي في تنسيق سياساتها في الشرق الأوسط بعد اتفاقات أوسلو ووادي عربة بشكل أكثر انسجاماً وأكثر واقعية، ولقد لوحظ على تصريحات الدبلوماسيين الأوروبيين أنها متجانسة، فكل مبعوث أوروبي إلى المنطقة كان يقول ما يقوله موراتينوس المبعوث الدائم من دول الاتحاد الأوروبي للشرق الأوسط، ويشترك جميع المبعوثين الأوروبيين بالقول بأن دور دول الاتحاد الاقتصادي يجب أن يتناسب مع دورها السياسي وأن دورها السياسي ليس بديلا عن الدور الأمريكي وإنما هو مكمل له.

استغلت بريطانيا رئاستها الدورية للاتحاد الأوروبي وقامت بتفعيل وتنشيط دورها السياسي في الشرق الأوسط مستندة إلى قوة الاتحاد الأوروبي من خلفها.

وتبتغي بريطانيا من ذلك مشاركة أمريكا العمل السياسي في المنطقة بشكل دائم وعلني، أي محاولة وضع كرسي لها على طاولة المفاوضات إلى جانب الكرسي الأمريكي، كما هو الحال في منطقة كردستان في شمال العراق. فأمريكا وبريطانيا تعملان هناك معاً جنباً إلى جنب، مفاوض أمريكي وبجانبه مفاوض بريطاني، وذلك بالإضافة إلى المفاوضين المحليين من أكراد وأتراك، ونفوذ بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط لا يقل عن نفوذها في منطقة كردستان العراق، ومن هنا فإن بريطانيا تسعى لإثبات وجودها إلى جانب أمريكا مدعومة بالاعتبارات التالية:

١.تأييد بريطانيا لأمريكا في أزمة العراق دوليا وإعلاميا.

٢.قبول بريطانيا لخطة السلام الأمريكية في إيرلندا الشمالية.

٣.دعم أمريكا في مجلس الأمن وإن كان مبطناً.

هذه الاعتبارات بالإضافة إلى رئاستها الدورية لدول الاتحاد الأوروبي جعلتها تتقدم وبقوة إلى المنطقة، فهيأت أولا لزيارة رئيس وزرائها بلير بزيارة وزير خارجيتها روبن كوك التي وصفت بأنها مثيرة للجدل، ما أوجد رأيا عاما وقويا كمقدمة لزيارة بلير نفسه من أجل تحقيق إنجازات.

وتهدف بريطانيا من خلال تحركها -بالإضافة إلى مشاركة أمريكا في القرار أو كسر الاحتكار الأمريكي للمفاوضات العربية اليهودية- تهدف إلى تحقيق الأمور التالية:

١.منع أمريكا من وأد اتفاق أوسلو، ولقد أكّد كل من كوك و بلير على ضرورة تطبيق بنود اتفاق أوسلو الذي من شأنه أن يخفف الضغط عن الأردن وإسرائيل على حد سواء، ما يساعد في فتح أبواب التطبيع.

٢.محاولة كسر الجمود الذي أنشأته أمريكا جرّاء احتكارها للمفاوضات، وفي ذلك قال الملك حسين بأن المنطقة ستقبل على كارثة إذا لم يكسر الجمود، و((كسر الجمود)) تعبير شاع وانتشر بعد وقف التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل.

٣.إحراج أمريكا عن طريق إثبات عجزها المتواصل في حل مشكلة الشرق الأوسط وترددها في طرح مبادرتها المجمدة منذ شهور، ومطالبتها بالتالي بإشراك

الأوروبيين والبريطانيين في الحل بحجة مساعدتها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم طرح فكرة مؤتمر السلام في لندن بعد أن اتفق بلير مع نتنياهو على عقده وطلب من عرفات أن يؤيده بصيغة المفاوضات الرباعية التي تجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين والبريطانيين نيابة عن الأوروبيين.

إلاّ أن هذا التصعيد الدبلوماسي البريطاني قوبل بنشاط دبلوماسي أمريكي موازٍ له يهدف إلى استيعاب هذا التصعيد وتبديده.

فلقد أصرت أمريكا على عدم إشراك البريطانيين في المؤتمر ضمن مفاوضات رباعية، وأكدت على ضرورة قيام أولبرايت بالاجتماع بكل من عرفات ونتنياهو على حده، ثم أعلن الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية عن توقعاته بفشل المؤتمر مسبقاً وقال: "لا نتوقع الكثير من محادثات الشرق الأوسط المقرر إجراؤها في لندن الشهر القادم بهدف كسر الجمود بين الفلسطينيين وإسرائيل".

ثم قامت أمريكا بإرسال دنيس روس ومارتن إنديك لتهييج الرأي العام الإسرائيلي -لا سيما أوساط المتدينين- ما أثار حفيظة الائتلاف الحاكم فجعله يضغط على نتنياهو لرفض الإملاءات الأمريكية، فأعلن نتنياهو بأنه لن يخضع للضغوط الأمريكية، وأن إسرائيل وحدها هي التي تحدد مصالحها الأمنية، وأن نسبة الـ ١٣بالمائة التي تعرضها المبادرة الأمريكية غير مقبولة لأنها تعرّض مصالح إسرائيل للخطر.

إن هذه التحركات الأمريكية من الواضح أنها تهدف إلى إبقاء الجمود على الوضع في قضية الشرق الأوسط، ومنع التطبيع بين إسرائيل والدول العربية ودفن اتفاق أوسلو، ولقد أدرك تلك الأهداف الكثيرُ من المحللين السياسيين ومنهم على سبيل المثال بوئيل ماركوس الذي كتب في صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ٩٨/٤/٢١ : ((من المحبط مراقبة ممثل القوة العظمى الأولى وهو منشغل بالتوافه طوال السنتين الأخيرتين. منذ تسع سنوات ودنيس روس يركض من دون أن يتحرك، لأن جريه يتم فوق جهاز ركض منزلي. ومن المؤسف أن جميع المبادرات المهمة بدءاً بأوسلو وانتهاءً بمعاهدة السلام مع الأردن تحققت خارج نشاط الإدارة الأمريكية، وكل ما فعله البيت الأبيض هو أنّه وفر الساحة للاحتفالات من دون أن يكون له دور مؤثر أو محرك)).

ولكن من الدقة القول إن لأمريكا دوراً مؤثراً ومحركاً في قضية الشرق الأوسط، وتأثيرها يكمن في تعطيل المفاوضات السائرة بحسب اتفاق أوسلو، وتجميد التطبيع الناجم عن الاتفاق وإضعاف الاقتصاد الإسرائيلي، وخنق الاقتصاد الأردني واستمرار محاصرة العراق، وهذا واضح في إسرائيل والأردن والعراق، فاقتصاديات هذه الدول مهتزة ومحاصرة ومختنقة، وكذلك تعمل أمريكا على تقوية التحالف السوري الإيراني المصري وإضعاف التحالف الإسرائيلي التركي، والدليل على ذلك هو أن الموقف السوري، وتابعه اللبناني، ازداد قوة وتعزز برفضه للمشروع الإسرائيلي بالانسحاب المشروط من الجنوب اللبناني وازداد موقف حزب الله هو الآخر قوة.

وخلاصة الأمر أن أمريكا والدول التابعة لها بهذه المواقف تريد تجميد العملية السلمية، ومنع التطبيع، وتحجيم إسرائيل، وإشغال المنطقة بالمفاوضات غير الجادة، ريثما تقتنع إسرائيل بالانسحاب من الجولان كي تتمركز فيها أمريكا. بينما تعمل بريطانيا على كسر الجمود، ومحاولة إطلاق العملية السلمية، واستئناف التطبيع، وصياغة المنطقة صياغة تحررها من الهيمنة الأمريكية، وتربطها مع أوروبا سياسياً واقتصادياً ربطاً محكماً، وذلك بحجة الجوار الأوروبي للمنطقة، وبحكم العلاقات الاقتصادية الواسعة بين أوروبا والشرق الأوسط، وأخيراً بحجة ما يسمى بالمسؤولية الأخلاقية والتاريخية لبريطانيا في المنطقة.

والظاهر أن مؤتمر لندن لن يتمخض عن شيء، وأن الدور البريطاني لن يصل إلى حد المشاركة الدائمة للدور الأمريكي في مفاوضات الشرق الأوسط، وإن كان سيساهم في اعتبار لندن محطة نشطة لا غنى عنها في التخطيط السياسي وفي العمل السياسي ❑

٣ محرم ١٤١٩هـ
٢٩ نيسان ١٩٩٨م

سقوط الأقنعة

الشاعر: أيمن القادري

أَبْشِرْ بِأَقْنِعَةٍ وَلَّتْ إِلى تَلَفِ ... وَأُظْهِرَتْ أَوْجُهٌ شَوْهَاءُ في صَلَفِ[1]

كَمْ غَرَّرُوا النَّاسَ وَاغْتَرُّوا بِمَا فَعَلُوا ... وَدَثَّرُوا الكُفْرَ أَثْوَاباً مِنَ القُطُفِ[2]

كَمِ امْتَبَاحُوا حِمَى الإِسْلاَمِ وَاقْتَرَحُوا ... مِنَ الهَوَى سُنَناً قَادَتْ إِلى جُرُفِ[3]

كَيْفَ احْتِكَامُهُمُ - وَاللّهُ أَوْعَدَهُمْ - ... إِلى الطَّوَاغِيتِ تَسْقِي السُّمَّ في رُشَفِ

تُحْمَى الدَّعَارَةُ وَالإِلْحَادُ في بَلَدِيْ ... وَيُسْجَنُ الدِينُ أَوْ يُلْقَى مِنَ الشَّرَفِ

قَوْمٌ زُنَاةٌ وَقَوَّادُونَ قَدْ لَبِسُوا ... زِيَّ المُلُوكِ وَجَرُّوا الذَّيْلَ في أَنَفِ[4]

***

يَا أُمَّتِيْ كَيْفَ لَمْ تَسْتَأْصِلِي بِيَدٍ ... مَوَّارَةَ البَطْشِ شِرْكاً ظَاهِرَ الجَنَفِ[5]

آثَرْتِ صَمْتاً مَرِيراً وَالعُقُودُ خَلَتْ ... فَظَنَّ خَصْمُكِ أَنْ ذا مَوْعِدُ الأَزَفِ[6]

لا تُفْرِحِي كَافِراً طَالَتْ وِلاَيَتُهُ ... وَقَدْ طَغَى وَتَوَلَّى، بَالِغَ (القَرَفِ)

هُوَ الزَّعِيمُ الَّذِي أَنْشَاهُ قَدْ نَسِيَتْ ... أَخْذَ الثِيَابِ لِسَتْرِ السَّاقِ وَالكَتِفِ

لَمْ يُرْضِهِ لَقَبُ التَّفْخِيمِ مِنْ عَدَمٍ ... وَإِنْ تَرَأَّسَ جُمْهُورِيَّةَ الدَّنَفِ[7]

فَسَوَّلَتْ نَفْسُهُ، وَالعَابِثُونَ، لَهُ ... دَعْوَى أُلُوهِيَّةٍ، أَدْنَى إِلى الخَرَفِ

يُنَازِعُ اللّهَ في التَّشْرِيعِ عَنْ لِقَةٍ! ... أَخَبْلَةٌ هِيَ، أَمْ ضَرْبٌ مِنَ الطُّرَفِ؟

فِرْعَوْنُ إِذْ قَالَ: «إِنِّيْ رَبُّكُمْ وَطَغَى» ... كَانَتْ لَهُ (هَيْبَةٌ) بِيلَتْ على وَكَفِ[8]

أَمَّا (فَخَامَتُهُ) فَالْهَزْلُ شِيمَتُهُ ... وَلَيْسَ ما يَبْعَثُ الإِعْزَازَ في جَدَفِ[9]

إِذا اسْتَوَى فَوْقَ عَرْشِ الحُكْمِ قُلْ: قَزَمٌ ... لا يُشْبِهُ النَّاسَ، مَهْما زُجَّ في الصُّحُفِ

لا تَقْرَبِ البَحْرَ، فِرْعَوْنٌ قَضَى غَرَقاً ... فِيهِ، وَأَمْرُكَ يا طَاغُوتُ، كَالسَّلَفِ

***

إنْ كُنْتَ دِيكاً فَما قُنُّ الدَجَاجِ هُنا ... هُنا العَرِينُ، فَشُدَّ الرَحْلَ وَانْصَرِفِ

هُنا قَرَارَةُ بِئْرٍ لَيْسَ يَبْلُغُها ... حَبْلُ الكَذُوبِ، فَحَلَّ الكِبْرَ وَاعْتَرِفِ

هُنا صَلابَةُ صَخْرٍ لا تُفَتِّتُهُ ... هامُ التُيُوسِ، فَأَدْنِ الرَأْسَ وَاكْتَشِفِ

هُنا تَأَلُّقُ نَجْمٍ ذَلَّ طَالِبُهُ ... وَمَا الزَعِيمُ - وَإِنْ يَزْعُمْ - بِمُخْتَلِفِ

هُنا الأَعَاصِيرُ تُفْنِي مَنْ يُصَارِعُها ... وَقَدْ تَوَسَّطْتَها - بَرْدَانَ - فَالْتَحِفِ!

***

بِطَانَةُ السُوءِ، في الأَلْقَابِ بَعْضُ صَدَىً ... وَشَاحِبٌ صَدِئٌ مِنْ أَنْتَنِ الجِيَفِ

عَافَتْ كَرَاسِيُّكُمْ خُشْباً مُسَنَّدَةً ... مَلَّتْ خَزَائِنُكُمْ مَا حِيزَ لِلسَّرَفِ

كُلُّ المَوَاخِيرِ مِنْ عَلْيَائِكُمْ بُعِثَتْ ... مَوْفُورَةَ الحَقِّ تَغْزُو سَاحَةَ الشَرَفِ

بِطَانَةُ السُوءِ، لا مَنْجىً ولا وَزَرٌ، ... غَداً جَحِيمٌ، وَإِقْصَاءٌ عَنِ الغُرَفِ

تُشَرِّعُونَ زِنىً، تَدْعُونَهُ صِلَةً ... فيها التَمَدُّنُ وَالإِحْكَامُ... وَاأَسَفِي

أَلْقُوا قَوَانِينَكُمْ، فَاللَّهُ سَنَّ لَنا ... شَرِيعَةً تُرْشِدُ السَارِينَ في السَدَفِ[10]

أَمِ اسْتَبَاكُمْ هَوَى اللَّيْلِ الذي جُمِعَتْ ... فِيهِ الأَثَامُ، فَقُلْتُمْ لِلشُمُوسِ: «قِفِي».

***

لَنْ تُوقِفُوا الشَمْسَ عَنْ تَبْدِيدِ ظُلْمَتِكُمْ ... لَنْ تُوقِفُوا الزَحْفَ فَالأَبْطَالُ لَمْ تَخَفِ

جُنْدُ العَقِيدَةِ بِالمِرْصَادِ شَاخِصَةٌ ... وَلَمْ تَزَلْ لِطِلابِ المَوْتِ في شَغَفِ

هُوِيَّةُ الحَرْبِ، هذا اليَوْمَ، سَافِرَةٌ ... أَبْشِرْ بِأَقْنِعَةٍ وَلَّتْ إلى تَلَفِ

***

ذو الحجة ١٤١٨هـ (نيسان ١٩٩٨م).

---

(١) الصلف: الادعاء والتكبّر - (٢) دثروا: ألبسوا - القطف: الثياب المخملية - (٣) الجرف: جانب الجبل الأملس - (٤) الأنف: الإباء - (٥) موّارة: سريعة - الجنف: الظلم - (٦) الأزف: الرحيل - (٧) الدنف: المرض - (٨): الوكف: الظلم - (٩) الجدف: القبر - (١٠) السدف: الظلام.

أين وصلت المبادرة الأميركية ؟

أميركا هددت بأنها ستنسحب من رعاية عملية (السلام) إذا رُفضَتْ مبادرتها. فهل تنسحب فعلاً؟ كلا، فإن هذا التهديد نفسه جزء من المبادرة.

قام حسني مبارك بالاتفاق مع شيراك على طرح فكرة مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام تُستثنى إسرائيل من حضوره. ونحن نرجّح أن هذا أيضاً جزء من المبادرة الأميركية.

وفي الوقت الذي تحتفل إسرائيل باليوبيل الذهبي لقيامها وتحتفل باحتلال القدس نظمت الجامعة العربية ملتقىً في القاهرة بمناسبة مرور خمسين عاماً على تشريد الشعب الفلسطيني، وقد انعقد في ٩٨/٠٥/٢٦. ومن جملة من تكلم في هذا الملتقى شيخ الأزهر والبابا شنودة، ونحن نرجّح أن كلمتيهما جزء من المبادرة الأميركية. وقد ألقى شيخ الأزهر سيد طنطاوي في كلمته بشرعية عمليات التفجير في الأراضي المحتلة واستخدام القوة ضد إسرائيل واستخدام القتل. وقال: «من حق كل مسلم وفلسطيني وعربي أن يفجّر نفسه في قلب إسرائيل» مشدداً على أنّ الموت من أجل العزة والكرامة «أفضل من الحياة في مَذلة»، ولفت إلى أن جميع الشرائع طالبت باستخدام القوة ضد العدو ومحاربة من يقف بجوار إسرائيل. وأضاف: نحن لا نخاف من إسرائيل ولا بد من القتال والجهاد والدفاع، ومن يتراجع عن ذلك لا يكون مؤمناً». وقال بأن مصر حكومة وقيادة وشعباً مع قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

هذا الكلام لا يمكن أن يقوله شيخ الأزهر من تلقاء نفسه، وهو بالتأكيد مكلّف بقوله من الرئيس مبارك.

وقال البابا شنودة: إن القضية الفلسطينية «لن تحل بالنقد والخطب والكلام والبكاء على الماضي، وإنما بالعمل الإيجابي»، مؤكداً أن العرب «أمام خصم لا يهتم بالشرعية الدولية ومقررات المؤتمرات الدولية» وطالب شنودة بـ «الجهاد الأكبر» والرد على المزاعم الصهيونية ومخاطبة أعضاء الكونغرس والبيت الأبيض وكل أصحاب الفكر. وأضاف بأن كل حق لا تسنده القوة هو حق ضائع، وأن القوة في وحدة العرب، مستشهداً بأن صلاح الدين الأيوبي هزّ العالم عندما وحّد العرب تحت لوائه.

غرض أميركا من مبادرتها: إجبار إسرائيل على الانسحاب من الجولان (كي تنزل أميركا في الجولان)، وتعديل اتفاق أوسلو، وجعل إسرائيل في قبضة أميركا. أميركا عرقلت المسار الفلسطيني – الإسرائيلي عن طريق روس وعن طريق عينغريتش رئيس الكونغرس، وذلك بإغراء نتانياهو (سراً) أن يطالب بأكثر مما أعطته أوسلو. ومن هنا لاحظنا عناد نتانياهو بين ٩ و١٣ بالمائة. وأرادت أميركا إظهار نتانياهو أنه هو المعرقل للسلام. فإن رضخ نتانياهو بالنتيجة لأميركا فإنها مستعدة لإعطائه بليون دولار كمكافأة بحجة أنها نفقات الانتشار في الضفة. وإن لم يرضخ فستنفذ ما أعدته، أي العودة إلى عمليات الاستنزاف الدموية التي تكلم عنها شيخ الأزهر. وجولاتُ الشيخ أحمد ياسين مؤسس «حماس» فيها تعبئة له أيضاً لاستئناف هذه العمليات. وحزب الله مستمر في عمليات الاستنزاف من جنوب لبنان. وستوعز أميركا بعقد المؤتمر الدولي الذي دعا إليه مبارك وشيراك، وقد لا تشارك هي فيه. والمتوقع أن يطلب هذا المؤتمر اتخاذ بعض الإجراءات ضد إسرائيل. وأميركا ستتظاهر أنها سحبت يدها وأنها تقف على الحياد □

أيها العربي، أيها المسلم، ألا تشعر بالخجل؟

- **ألا** تشعر بالخجل وأنت ترى اليهود يحتفلون بمرور نصف قرن على اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها وإقامة دولتهم؟
- **ألا** تشعر بالخجل وأنت ترى اليهود يقيمون العرض ويحتالون في شوارع القدس، ويعتدون على المسجد الأقصى؟
- **ألا** تشعر بالخجل والاستفزاز حين توجّه إليك سفارة إسرائيل في عَمّان دعوة لتشاركها الاحتفال والفرح في مهرجانها الذي أقامته في عَمّان بمناسبة مرور خمسين سنة على قيام دولة إسرائيل؟
- **ألا** تشعر بالخجل والذل والتحقير حين ترى حكامك يهرولون للاعتراف بهؤلاء اليهود الغاصبين، وإقامة السفارات والعلاقات والتطبيع معهم، وإقامة الصناعة والسياحة المشتركة؟
- رؤساء أميركا ومسؤولوها يصرحون علناً بأنهم ملتزمون بإبقاء إسرائيل متفوقة عسكرياً على العرب مجتمعين، فهل غضب أحد من حكام العرب من هذا التحقير؟
- لقد بلغ الأمر بالشرطة الإسرائيلية أن ضربت أعضاء (المجلس التشريعي) في القدس بالهراوات وطرحتهم أرضاً ولم توفر حتى النساء، لأنهم احتجوا على اغتصابات جديدة.
- وإذا كان الحكام لم يغضبوا (لأنهم عملاء وفاقدو الإحساس بالكرامة) فهل غضبت الشعوب؟
- **لا** تقولوا: نحن لا نستطيع. إنكم أغنياء بالمال والرجال والأرض. إنكم أغنياء بالتاريخ والفتوحات والأمجاد. إنكم حملة الرسالة الإسلامية والنور إلى العالم. إنكم أمة القرآن، خير أمة أخرجت للناس.
- فهل بعد ذلك ترضوْن بالدنيّة ؟ ❑